



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة

بعنوان:

أثر نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح المحاسبية

دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية بولاية الوادي خلال شهر
أفريل 2017

من إعداد الطالب: مسعي عون إبراهيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/عوينات فريد..... (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ بن مالك محمد حسان..... (أستاذ محاضر ب - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/نمر محمد الخطيب (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانه لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت ، وأعطيت فأفضت ، فلا حصر لعلمك ولا حدود لفضلك وصى الله وسلم على أشرف عباده وأكمل خلقه خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله الأمين ، خير من علم وأفضل من نصح .

ثم أرسل بقلبي ثم بقلمى بخطوط براءة لامعة أسمى آيات الإحترام والمحبة والشكر إلى الزائرين والمشاركين الكرام وتفاعلم في مدونة التصميم والمونتاج ، فلهم منى ألفه تحية وشكر وتقدير لهم ومساهماتهم معنا كما لا أنسى الأصدقاء والأحباب .

كما أقدم كل الشكر لوالدي العزيزين فلم يبخل علي بدعائهما الجميل لي فلولا دعائهما ومساعدتهما لما وصلت إلى هذه المرحلة.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن دعا بدعوته

إلى يوم الدين وبعد

في البداية وللعرفان بالجميل أن ابتدئ بتقديم جزيل شكري واحترامي إلى من أفادني بخبرته العلمية ولم ييخل علي بوقته الثمين وجهده الصادق المتواصل في العطاء والإشراف وتقديم التوجيهات الرشيدة و الآراء السديدة في إثراء خبراته العلمية والعملية لأستاذي: **محمد الناصر حميداتوا** بارك الله له في عمله وسدد خطاه

كما أقدم شكري وامتناني للأستاذ الفاضل: **نصر حميداتوا** الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي

كل الشكر والتقدير للأستاذ المحترم: **بن مالك محمد حسان**

إلى جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص قسم علوم التجارية

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع زملائي

وفي الختام إني أسالك اللهم السداد والفلاح وان يكون عملي هذا خالصا لوجهك الكريم وفي ميزان حسناتنا

يوم القيامة

وجزا الله خيرا كل من كان له دورا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع إشكالية أثر نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح المحاسبي ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح وذلك على عينة من الأكاديميين المهنيين في مجال المحاسبة والمالية، من خلال التطرق إلى توضيح ومعرفة واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة وجودة مخرجاتها، ثم الوقوف على دور القياس والإفصاح وتأثره بأنظمة المعلومات المحاسبية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل في دراسة الجوانب النظرية من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة ، وقد تم استخدام برنامج spss 21 في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية : القياس والإفصاح المحاسبي ، نظم المعلومات المحاسبية

Abstract

This study deals with the problem of the impact of accounting information systems on the mechanisms of measurement and accounting disclosure. Aim of this research is to study and analyze the impact of accounting information systems on the mechanisms of measurement and disclosure and that a sample of the Academics and professionals in field accounting and finance , through addressed to clarify and find out the reality of the use of accounting information systems in the organization and the quality of their output, then stand on the role of measurement and disclosure and influenced Accounting Information Systems. The researcher used the descriptive analysis in the study of the theoretical aspects through the collection of data from sources, primary and secondary, where the data was collected through a questionnaire prepared specifically for this purpose have been distributed to the population of the study Academics and professionals, which consists of has been using the program spss 21 in the analysis data and test hypotheses.

Keywords: accounting measurement and disclosure, accounting information systems.

فہرس

II.....	إهداء.....
III.....	شكر وعرفان.....
IV.....	الملخص بالعربية.....
IV.....	الملخص بالإنجليزية.....
VIII.....	الفهرس العام.....
IX.....	قائمة الجداول.....
XI.....	قائمة الأشكال.....
XII.....	قائمة الملاحق.....
أ-و.....	مقدمة عامة.....

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

07.....	تمهيد.....
07.....	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية.....
07.....	المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.....
07.....	الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية وخصائصها.....
09.....	الفرع الثاني: أهمية وأنواع المعلومات المحاسبية.....
13.....	الفرع الثالث: أهداف المعلومات المحاسبية.....
14.....	المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.....
14.....	الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات وخصائصه.....
16.....	الفرع الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه.....
17.....	الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبية.....
20.....	المطلب الثالث: أوجه استخدام المعلومات المحاسبية.....
20.....	الفرع الأول: أصل ومصدر المعلومات المحاسبية.....
22.....	الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.....
23.....	الفرع الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المؤسسة.....
25.....	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول القياس والإفصاح.....
25.....	المطلب الأول: ماهية القياس.....
25.....	الفرع الأول: مفهوم القياس وأهميته.....
27.....	الفرع الثاني: أسس ومعايير القياس.....
30.....	الفرع الثالث: خطوات وأساليب القياس.....
33.....	المطلب الثاني: ماهية الإفصاح.....
33.....	الفرع الأول: مفهوم الإفصاح.....
35.....	الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح.....

36.....	الفرع الثالث: أنواع الإفصاح.....
37.....	المطلب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
37.....	الفرع الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.....
38.....	الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من الإفصاح وجودة القوائم المالية.....
40.....	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح عن القوائم المالية.....
42.....	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.....
42.....	المطلب الأول : الدراسات العربية.....
43.....	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....
44.....	المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
45.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	
47.....	تمهيد.....
47.....	المبحث الأول : الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة.....
47.....	المطلب الأول : الطريقة والمنهجية المتبعة.....
48.....	المطلب الثاني : الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل.....
49.....	المبحث الثاني : المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان
49.....	المطلب الأول : نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
53.....	المطلب الثاني : إجراء إختبارات الثبات والإختبارات الإحصائية.....
58.....	المطلب الثالث : المتوسط الحسابي ومعادلة خط الإنحدار لمحاو الدراسة
67	خلاصة الفصل
68	الخاتمة
73.....	قائمة المراجع.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	الاختلاف بين المعلومات حسب المستوى الإداري	01
28	أسس قياس الأصول والالتزامات المعتمدة من طرف لجنة المعايير المحاسبة الدولية IASC	02
48	عدد الإستثمارات الموزعة والمستلمة	03
48	الجدول رقم (04) : يبين فئات الإجابات والدرجات المقابلة لها	04
49	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	05
50	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	06
51	توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي	07
52	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	08
53	معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	09
53	يبين معامل الثبات لكل محور بمفرده	10
54	الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين الخبرة والمؤهل العلمي	11
54	يبين قيمة كاي ودرجة الحرية وقيمة المعنوي بين الخبرة والمؤهل العلمي	12
55	الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي	13
55	يبين قيمة كاي و درجة الحرية وقيمة المعنوية بين المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي	14
56	يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للوظيفة	15
57	يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للخبرة	16
58	بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة للخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	17
59	بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة لمقومات القياس والافصاح	18

60	بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة لأهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في إطفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية	19
61	بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة بمدى تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح	20
61	يبين معاملات الارتباط بين المحاور الأربعة	21
62	معامل الارتباط الخطي بين خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح	22
63	يبين تحليل التباين ANOVA بين خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح	23
63	معادلة خط الإنحدار لمتغيرات الدراسة	24

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	الخصائص المحددة لملائمة المعلومات المحاسبية	01
49	دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	02
50	دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	03
51	دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي	04
52	دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	05

مقدمة

توطئة :

إن التطور الإقتصادي للمؤسسات وتعددتها وتنوعها ، علاوة على زيادة حجم معاملاتها صعب على المسيرين التعرف على النتائج لإتخاذ القرارات السليمة .

الأمر الذي ألزم مسؤولي المؤسسات بضرورة الإعتماد على وسيلة فعالة وناجحة تمكنهم من التحكم في مختلف النشاطات من خلال مسك وتنظيم السجلات في شكل تقارير وكشوف تحتوي على بيانات محاسبية تعتبر أحسن وسيلة لرسم الخطة والسهر على رقابتها وكيفية تنفيذها ، لكن بتطور علم المحاسبة تعدد أهدافه وتراكت بياناته ، الأمر الذي أدى إلى تشكيل نظام محاسبي يعني بجمع هذه المعلومات ، صيانتها والحفاظة عليها للحاجة .

إن فعالية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في مدى تحديد وقياس المعلومات الكمية والكيفية للمؤسسة وتوصيلها للمحيط الخارجي ، أي المتعاملين الإقتصاديين كالبنوك ، المساهمين ، إدارة الضرائب وكذا إستخدامها في عمليات الإدارة المختلفة من تخطيط وتطبيق ورقابة وتقييم ثم إتخاذ القرارات ورسم السياسات ، من خلال توفير المعلومات والحقائق عن أنشطة المنظمة ، حيث تبرز أهميته من أهمية المهام التي يؤديها والجهات المختلفة التي يمكن أن يخدمها داخل المؤسسة وخارجها .

وانطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه المعلومات على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية إتخاذ القرار إذ أن أي تظليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم أو التقارير من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وحيث أن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها (الإفصاح) لمساعدتهم في إتخاذ القرارات لذا فإنه يجب إتباع قواعد وأساليب تؤدي إلى أن تفصح المعلومات المحاسبية المعروضة عن الحقائق والعلاقة الأساسية المتعلقة بالمنشأة.

طرح الإشكالية:

ومن مجمل ما سبق فإن التساؤل الأساسي الذي نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عليه، يمكن صياغته على النحو التالي:

ما مدى مساهمة وتأثير نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح المحاسبي ؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال هذا التساؤل الجوهرى يمكننا صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي الخصائص التي تتمتع بها نظم المعلومات المحاسبية ؟
2. ما هي المقومات الأساسية للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية ؟
3. هل تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في إضفاء مزيدا من الشفافية والمصادقية ؟
4. هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المعمول به في المؤسسات بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضية الأساسية التالية:

الفرضية الأساسية : يآثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح .

ويمكن تفريع الفرضية الأساسية إلى الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: هناك بعض الخصائص تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

1. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الدقة؛
2. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية التوقيت؛
3. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الوضوح؛
4. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية المرونة؛
5. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الشمول؛
6. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة؛
7. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الإيجاز؛
8. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الموضوعية؛
9. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: هناك عدة مقومات أساسية للقياس والإفصاح.

1. أسلوب تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح؛
2. أسلوب تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح؛
3. أسلوب تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها أساسي للقياس والإفصاح؛

4. أسلوب تحديد طرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح؛

5. أسلوب تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح.

الفرضية الثالثة : تكمن الأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: تبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات لتضيف مصداقية إلى عمل الوحدة الإقتصادية المعنية ولهذا يعتبر الإفصاح عن الجوانب السلبية لنشاطاتها معيارا لمصداقيتها في تقديم البيانات والمعلومات للمستفيدين من هذه المعلومات .

الفرضية الرابعة : تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسة بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

1. أهمية المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة وخارجها واعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرارات بمختلف أنواعها؛
2. الرغبة الشخصية والميول الذاتي اتجاه مهنة المراجعة والاستفادة من الموضوع قدر الإمكان فيا حياة المهنة؛
3. دراستنا الخاصة في مجال التدقيق الحسابات تحتم علينا الإلمام بمثل هذا النوع من المواضيع؛
4. الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

تحديد إطار الدراسة:

تقتصر دراستنا على نظم المعلومات المحاسبية ومخرجاتها وآليات قياسها والإفصاح عنها، أما الإطار الزماني والمكاني لها فيتمثل في حالة عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية بولاية الوادي خلال شهر أفريل 2017.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات المتزايدة في المجتمع الدولي ومؤسسات القطاع الخاص بأشكالها المختلفة حول دور القياس والإفصاح في البيانات التي تفرض على الإدارات العليا لتلك المؤسسات تبني أنظمة معلومات محاسبية تعمل على تحسين أدائها وزيادة ثقة المساهمين فيها، الأمر الذي يؤدي الى اظهار البيانات المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمعاملات المالية الواقعة بالمنشأة وبالتالي زيادة تعزيز مكانتها في السوق المالي.

أهداف الدراسة:

1. توضيح ومعرفة واقع استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة؛
2. دراسة وتحليل جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية؛
3. دراسة مستوى التزام المؤسسات بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها؛
4. الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بأنظمة المعلومات المحاسبية؛
5. معرفة مدى امتلاك المؤسسات للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي تم التعرض إليها خلال إعداد هذا الموضوع ما يلي:

1. ندرة المراجع الخاصة (القياس والإفصاح) من هذا الموضوع ؛
2. عامل الزمن الذي يبدو غير كافي للوقوف على مدى سلامة النتائج النهائية للدراسة.

المنهج المستخدم:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسة النظرية لمفاهيم وخصائص وأهمية نظام المعلومات المحاسبية والقياس والإفصاح .

خطة وهيكل الموضوع:

تبعاً للأهداف المتوخاة من الموضوع ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين ، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة الموضوع، ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها، وبناء على ما سبق جاء تقسيم البحث كما يلي:

تضمن الفصل الأول "الأدبيات النظرية"، ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية وسيتم التطرق من خلاله في المطلب إلى مفهوم المعلومات المحاسبية، خصائصها، أهميتها، أنواعها وأهدافها، أما المطلب الثاني بعنوان ماهية نظام المعلومات المحاسبية وسيتضمن مفهوم نظام المعلومات وخصائصه، وتعريف نظام المعلومات المحاسبية، مكوناته ووظائفه، أما المطلب الثالث بعنوان أوجه استخدام المعلومات المحاسبية وستتطرق فيه إلى أصل ومصدر المعلومات المحاسبية والأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية ثم مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المؤسسة.

تضمن المبحث الثاني "مفاهيم أساسية حول القياس والإفصاح"، ثلاث مطالب ، المطلب الأول بعنوان ماهية القياس وتم التطرق من خلاله إلى مفهوم القياس، أهميته، أسسه ومعاييره، خطواته وأساليبه، والمطلب الثاني بعنوان الإفصاح ويحوي مفهوم الإفصاح، أهميته، أهدافه وأنواعه، والمطلب الثالث بعنوان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتتطرق فيه لشرح المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

تضمن الفصل الثاني "تقييم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية كأحد مقومات القياس والإفصاح من منظور عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية"، مبحثين، المبحث الأول بعنوان الوصف الإحصائي للعينة المدروسة ويتم التطرق من خلاله إلى توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، الوظيفة ، القطاع الذي تنتمي إليه ، الخبرة المهنية ، أما المبحث الثاني بعنوان دراسة وتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ويحوي على دراسة اتجاهات المؤسسات نحو تقييم خصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، دراسة الاتجاهات نحو مقومات القياس والإفصاح ثم دراسة وقياس العلاقة بين خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح.

إن المعلومات المحاسبية التي تنتجها الأنظمة تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها، فهي العمود الفقري للقرارات المالية التي تساهم في رفع أداء المنظمة وتحقق ميزة تنافسية تنعكس إيجابيا على القيمة السوقية للمنظمة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين، واستمرارها في القطاع الذي تعمل فيه، إنطلاق من السعي لوضع خطة شاملة قادرة على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية

لقد أصبحت المعلومات اليوم تمثل مصدرا استراتيجيا هاما على مستوى المؤسسات وذلك لما يمكن تحقيقه من قدرات وميزات من خلالها في مواجهة التهديدات وكسب الفرص وتدعيم لما هو موجود في حقل المنافسة داخل السوق.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر إليها، وتعرف على أنها:

- "المعلومات هي بيانات تم تحويلها إلى معلومات وذلك بتشغيلها. والمعلومات هي المعرفة التي لها معنى ومفيدة في تحقيق الأهداف"¹؛
- "المعلومات هي بيانات تم تجهيزها ولها معنى مستلمها أو مستخدمها ولها قيمة حقيقية أو متوقعة في العمليات الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات. ويجب أن تضيف إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان، وأن توضح مستلمها شيء لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به"²؛
- المعلومات تمثل "المنتج النهائي للبيانات، حيث تستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تشغيلها لكي تصبح ذات منفعة لمستخدميها في مجال التخطيط والرقابة"³؛
- "المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومة تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات"⁴

ومن التعاريف السابقة:

إذا يعبر مصطلح المعلومات المحاسبية عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة، أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد وكفاءة وقيمة حقيقية أو متوقعة لمستخدمها في اتخاذ قراراته وتحقيق أهدافه.

1- ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2003/2002، ص9.

2- محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، مكتبة ومطبعة الأشعاع، ص32.

3- محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، المكتب الجامعي الحديث للنشر، ص12.

4- كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص303.

خصائص المعلومات المحاسبية

إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات في المؤسسة، هو توفير المعلومات للجهات المستفيدة منها لاتخاذ القرارات المختلفة، وحتى تكون هذه المعلومات ذات قيمة وفائدة وتفي بالغرض المرجو منها، لا بد وأن تشمل على مجموعة من الخصائص وفيما يلي نستعرض أهمها:

1. **الحياد:** وتعني هذه الخاصية ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي القوائم المالية على حساب المستخدمين الآخرين .

2. **قابلية التحقق منها:** تتم الاستعانة بأكثر من شخص أو جهة في قياس معلومات محاسبية محددة فإن هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات سوف يتوصلون إلى نفس النتيجة إذا ما استخدمت نفس أساليب القياس المحاسبي .

3. **القابلية للمقارنة :** المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة من إجراء مقارنة لأدائها بين عام وآخر ، كما يمكن لها أن تقارن أدائها بأداء المؤسسات الأخرى التي تعمل بنفس المجال الإقتصادي .

4. **التوقيت:** ويقصد به أن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب ، إذا تمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات

5. **الشمولية:** بمعنى أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم وصادق عن موارد المؤسسة وإلتزاماتها ، كما تشير إلى أنه يجب الإنصاح عن كل المعلومات التي تخص بدرجة كافية متطلبات الأهداف .

6. **الدقة:** وهي تتعلق بدرجة خلو البيانات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي من الأخطاء .

7. **الملاءمة:** وتشير إلى مدى إرتباط المعلومة بالوضعية التي يراد دراستها وإتخاذ القرار بشأنها ، أي مدى ملاءمة هذه المعلومة بعملية الإختيار بين البدائل المختلفة .

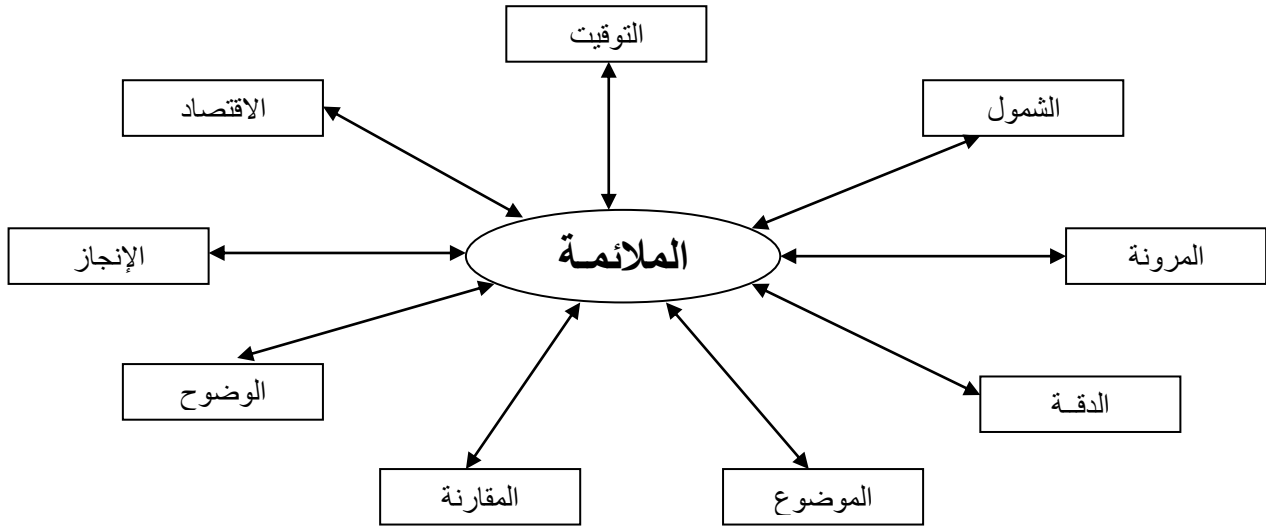
8. **الوضوح:** وتعبر عن مدى خلو البيانات .

9. **أن تكون اقتصادية:** وهنا الأمر يتعلق بالتكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على المعلومات من أجهزة وعمالة. كما أن توفيرها بالخصائص المذكورة يتطلب كذلك تكاليف بمستوى أكبر، لذا لا بد أن تكون الفائدة المرجوة من وراء استخدام تلك المعلومات أكبر مما ينفق في سبيل الحصول عليها.

إن السعي لتوفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر، هدفه في النهاية هو تحقيق الملائمة للمعلومات أي حتى تكون ملائمة ومناسبة للاستخدام في الأغراض المطلوبة منها والشكل الموالي يوضح ذلك.¹

¹ - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الاطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية الابراهيمية، 2003/2004، ص26.

الشكل رقم (01): الخصائص المحددة لملائمة المعلومات المحاسبية.



المصدر:

RebertReixm, Systèmes d'information et management des organisations, 4e edition, Vuibert, Paris, 2002, P: 30.

الفرع الثاني: أهمية وأنواع المعلومات المحاسبية

أولاً: أهمية المعلومات المحاسبية

يتوقف نجاح التنظيمات الإدارية على مقدار ما يتوفر لدى المنظمة وصانع القرار من معلومات دقيقة وصحيحة وواضحة، لهذا تعد قدرة المنظمة على توفير المعلومات الضرورية مطلباً أساسياً لترشيد عمليتي صنع القرارات والتخطيط بشكل يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة بسهولة ويسر، فالمعلومات مورد مهم للمنظمات الإدارية بسبب الحاجة لها خاصة في العمليات الإدارية، إذ إن توفرها بصورة صحيحة يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة والابتعاد عن الارتجالية والعشوائية.

ونظراً لأهمية المعلومات ودورها المتزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فإن العديد من المراقبين يرون أن مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي، وأن العالم يتجه نحو التكتلات المعلوماتية، أو ما يسمى الثورة المعلوماتية **Information Revaluation**، كما برز إلى جانب الإدارة بالأهداف والإدارة بالاستثناء، اتجاه جديد هو الإدارة بالمعلومات.¹

وسنحاول إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:²

1-المعشر زياد يوسف، الخصبية محمد على، أثر العولمة التنظيمية والتقنية في تطبيقات نظم المعلومات الادارية (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني)، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 2، العدد4، 2006، ص22.

2 -Isabelle Bourdon, Le management des connaissances - un enjeu majeur, Dossier ECONOMIE et MANAGEMEN N° 116, Université Montpellier - 2, France, Juin 2005, p. 22.

- تلعب المعلومات دورا مهما في إدارة المؤسسة داخليا من خلال تسهيل القيام بالوظائف، فتوفر المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب يسهل من أداء الوظائف واتخاذ القرارات السليمة، كما أن انسياب المعلومات بين مختلف هذه الوظائف عن طريق الاتصالات الفعالة من شأنه يرفع من مستوى أداء المؤسسة ككل؛
- تساعد المعلومات المسيرين على صنع واتخاذ القرارات السليمة، وذلك أنها تعتبر المادة الأولية للقرار (La meatier première de la decision)، وبذلك تتمكن المؤسسة من تحقيق النجاح وضمان الاستمرار في مجال نشاطها؛
- أصبحت المعلومات تشكل أصلا من أصول المؤسسة مثل: رأس المال والعنصر البشري والمواد الخام وغيرها، حيث يجب على المسيرين أن ينظروا إليها على أنها استثمار يمكن استغلاله استراتيجيا للحصول على مزايا تنافسية، وليس تكلفة يجب التحكم فيها؛
- أصبحت المعلومات كذلك تشكل سلعة تستطيع المؤسسة بيعها مثل أي سلعة أخرى؛
- لا تقتصر أهمية المعلومات على المستوى الداخلي للمؤسسة فقط، بل تمتد إلى المستوى الخارجي، فهي تعد أداة ربط مع المحيط، فالمعلومات تمكن المؤسسة من التعرف على الأحداث والتطورات التي تطرأ على بيئة عملها والتي من الممكن أن تؤثر عليها، ومنه فإن المؤسسة تحاول من خلال الحصول على المعلومات التكيف مع الأوضاع الجديدة؛
- تعد المعلومات المنطلق الأساسي للحصول على المعرفة والتي لها أهمية أكبر من المعلومات نفسها، فالمعرفة أصبحت السمة المميزة للمؤسسات المعاصرة في عصرنا الحالي وهي أساس اكتساب الميزة التنافسية والعامل الأساسي الذي يحد تنافسية المؤسسات، ففي ظل الانتقال إلى ما يعرف الآن باقتصاد المعرفة فإن القدرة على إنتاج وخلق الثروة أصبح لا يعتمد فقط على عوامل الانتاج المادية، بل كذلك على أصول أخرى غير مادية (معنوية)، والمتتمثلة أساسا في المعرفة، الكفاءات المتميزة وفي القدرة على الوصول إلى المعلومات، وكذا القدرة على إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة وغيرها.

ثانيا : أنواع المعلومات المحاسبية¹

تتبع أهمية تحديد أنواع المعلومات، من حيث أهمية تحقيق فعالية نظام المعلومات في المؤسسة، بمدى قدرة النظام على تلبية الاحتياجات من المعلومات للمستفيدين بغية تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات وفي هذا الصدد يمكن تصنيف المعلومات حسب عدة معايير أهمها ما يلي:

(1) تصنيف المعلومات من حيث دلالتها

طبقا لهذا المعيار فإنه يتم تصنيف المعلومات إلى: معلومات تاريخية، معلومات حالية ومعلومات مستقبلية.

¹ - سمير الصبان، اسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، 1997، ص 7-8.

أ- **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...) وتستخدم هذه التقارير في كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية؛

ب- **معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ت- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة والبحث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2) تصنيف المعلومات من حيث مصدرها

هناك مصدران للمعلومات، فأما أن تكون معلومات داخلية أو معلومات خارجية

أ- **معلومات داخلية:** ويكون مصدرها من داخل المؤسسة عن طريق الأشخاص أو الإدارات المكونة لها مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمدراء بمختلف مستوياتهم، وهذه المعلومات تعكس الحقائق المتصلة بالأحداث والوقائع المتعلقة بسير العمل في مختلف وظائف المؤسسة كالتأمين، الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، المحاسبة...، والذي يعرف بتدفق المعلومات داخل المؤسسة؛

ب- **المعلومات الخارجية:** وهي المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية، أي من البيئة المحيطة، والتي تعكس الأحداث والوقائع التي تجري في تلك البيئة والمتعلقة أساساً بالأسواق، المنافسين، الموردين، العملاء، النقابات العمالية، القوانين والتشريعات، الهيئات الحكومية...، ومثل هذه المصادر تمد المؤسسة بالمعلومات البيئية والتنافسية، والتي تعطي للمدراء قاعدة هامة لمعرفة ما يحدث من تغيرات، فمثلاً المعلومات الخارجية قد تكشف عن أنشطة مماثلة لنشاط المؤسسة، والتي تفيد في إجراء دراسات المقارنة وتقي المزيد من الضوء على المركز التنافسي للمؤسسة، وكذلك الهيئات الحكومية التي تمد المؤسسات بمختلف الإحصائيات مثل: دخل الفرد القومي، توزيع السكان، معدل الاستهلاك وغيرها، والتي تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأغراض التخطيط وهكذا.

إن السبب الأساسي في تصنيف المعلومات إلى داخلية وخارجية يعود إلى اختلاف الإجراءات والصعوبات الخاصة بإدارة وتحصيل كل منها، فالمعلومات الداخلية تتميز بأنها:¹

- تستلزم إجراء دراسات وأبحاث قليلة، لأن مصادرها معروفة ومحددة؛
- تكاليف تهيئتها تكون بسيطة وضمنية مع عناصر التكاليف الأخرى.

أما المعلومات الخارجية فتتميز بأنها:²

- تستلزم دراسات وأبحاث شاملة نظرا لتعدد وتنوع مصادرها؛
- يتم تجميعها بواسطة جهات مستقلة متخصصة بهذا العمل؛
- تتحمل المؤسسة تكاليف كبيرة في سبيل الحصول عليها.

3- تصنيف المعلومات من حيث المستوى الإداري

تقسم الإدارة في الغالب إلى ثلاث مستويات وهي الإدارة الاستراتيجية (الإدارة العليا) الإدارة التكتيكية (الإدارة الوسطى) والإدارة التشغيلية (التنفيذية)، حيث يتطلب كل مستوى إداري نوع خاص به من المعلومات وهي: المعلومات الاستراتيجية، المعلومات التكتيكية والمعلومات التنفيذية.

أ- **المعلومات الاستراتيجية:** وهي المعلومات التي تغطي فترة زمنية مستقبلية طويلة نسبيا، حيث تصف أهداف المؤسسة استراتيجيا والموارد اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، تحديد الفعاليات والسياسات... الخ

وتتضمن التنبؤات والتقديرات المستقبلية لمختلف التغيرات الاقتصادية، وتكون عادة ذات طبيعة عامة وملخصة وتمثل الاتجاه العام، وهي ليست بالضرورة تفصيلية ودقيقة، ومن الأمثلة على هذه المعلومات تلك الخاصة بتحديد مواقع المشروعات، مصادر رأس المال، أنواع المنتجات... الخ؛

ب- **المعلومات التكتيكية:** هي المعلومات التي تغطي فترة زمنية متوسطة، وتعلق بتنفيذ مختلف الأنشطة الوظيفية للمؤسسة كالإنتاج، المشتريات والمبيعات وذلك حسب الاستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ استراتيجية معينة، ومن الأمثلة على ذلك المعلومات الخاصة باختيار وتدريب الأفراد، جدولة الانتاج، خطط الصيانة... الخ؛

ج- **المعلومات التشغيلية:** هي المعلومات التي تتعلق بالعمليات اليومية التي تتم داخل المؤسسة، حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المؤسسة، مثال على ذلك المعلومات المتعلقة بحضور وانصراف الأفراد، أنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة التوقفات الحاصلة في الآلات والمعدات... الخ.

1- تيسير العجامة، محمد عبد حسين آل فرج الطائي، نظام المعلومات التسويقية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص77.

2- تيسير العجامة وآخرون، نفس المرجع، ص78.

ولمزيد من التوضيحات ندرج الجدول التالي والذي يوضح الاختلاف بين المعلومات المذكورة وفق أبعاد محددة كما يلي:

الجدول رقم (1-1): الاختلاف بين المعلومات حسب المستوى الإداري

الأبعاد / نوع المعلومة	نوع القرار	المستفيد	مصدر المعلومة	درجة التعقيد	البعد الزمني	درجة الوضوح	السرعة	الاستخدام
المعلومات الإستراتيجية	إستراتيجي	الإدارة الإستراتيجية	البيئة الخارجية بالدرجة الأولى + البيئة الداخلية	معقدة	المستقبل	قليلة	بطيئة	صياغة وتطبيق إستراتيجية الأعمال
المعلومات التكتيكية	تكتيكي	الإدارة التكتيكية	البيئة الداخلية بالدرجة الأولى	أقل تعقيدا	الحاضر + المستقبل القريب	واضحة نسبيا	أكثر سرعة	الإستراتيجيات الوظيفية
المعلومات التشغيلية	تشغيلي	الإدارة التشغيلية	البيئة الداخلية بالدرجة الأولى	غير معقدة	الحاضر	واضحة	سريعة	الخطة التشغيلية

المصدر: سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص165.

الفرع الثالث: أهداف المعلومات المحاسبية

أشارت المعايير المحاسبية الدولية وبالتحديد المعيار الدولي رقم (1) أن البيانات المالية "هو توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية وتبين البيانات المالية أيضا نتائج واجبات الإدارة في عملية تنظيم الموارد الموكلة إليها"¹

كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أن الهدف من البيانات المالية هي "تحذف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، الأداء والمتغيرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إن البيانات المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه البيانات وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات

1- لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات لجنة IAS، عمان، 2008، ص 88.

غير مالية، وتظهر البيانات المالية كذلك نتائج التدبير الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المشروع أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها"¹ ومن السابق يتضح لنا ما يلي:²

- إن هدف البيانات المالية هو توفير المعلومات حول المركز المالي حيث يقصد بالمركز المالي جميع الموجودات والمطلوبات التي على الشركة أي يجب أن تشمل المعلومات المالية كل من الممتلكات والمصانع والمعدات وعقارات واستثمارات وأصول غير ملموسة وأصول مالية ومعلومات عن المخزون والذمم المدينة والنقد والمعدلات النقد والالتزامات المالية والضريبة... الخ؛
- يجب توفير معلومات عن الأداء المالي وهو عبارة عن قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وتوقيت تأكيد التوليدات، حتى يمكن التأكد من قدرة المنشأة على سداد القروض والتوزيعات للمالكين ودفع رواتب الموظفين وكذلك الموردن؛
- يجب توفر معلومات عن التدفقات النقدية لما لها أهمية بالغة لشريحة كبيرة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث تتضمن هذه القائمة معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن جميع الأنشطة الموجودة في المنشأة كانت هذه الأنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، فإن المعلومات عن هذه الأنشطة ذات دلالات مفيدة لمستخدميها حسب طبيعة كل مستخدم؛
- كما أن البيانات المالية تبين نتائج واجبات الإدارة في عملية تنظيم الموارد الموكلة إليها، من حيث إدارتها المالية حيث تدل البيانات المالية إذا ما كانت الإدارة المالية ذات كفاءة عالية في إدارتها المالية للموارد النقدية، ويمكن معرفة ذلك من البيانات المالية التي يتم تقديمها من قبل الإدارة للمستفيدين منها.

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات وخصائصها

أولاً: تعريف نظام المعلومات

تعريف (01): هو مجموعة منظمة من الموارد (عتاد، أنظمة استغلال، أفراد، معطيات، إجراءات)، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات في المؤسسات.

تعريف (02): ويعرف نظام المعلومات بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع"³.

1- لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 76.

2- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 44.

3- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2002، ص 15.

تعريف شامل: نظام المعلومات هو مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، وإيصال هذه المعلومة إلى المستخدمين بالشكل الملائم في الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.¹

ثانيا : خصائص نظام المعلومات

يمكن تلخيص خصائص نظم المعلومات في العناصر التالية:

- **شبكة الاتصال:** يشبه نظام المعلومات حالة شبكة اتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما إلى أماكن خارج المشروع؛
- **وسيلة تحويل البيانات وتخزينها:** يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات. وهنا توجد مراحل أساسية في التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل، مرحلة الإخراج. وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات و تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارة البيانات؛²
- **إدخال البيانات واستخراج المعلومات:** يتم إدخال البيانات لإجراء عمليات التشغيل خلال مرحلة المدخلات بينما يتم استخراج المعلومات من خلال مرحلة المخرجات، وبالتالي فإن البيانات تمثل المواد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي؛³
- **مستخدمو المعلومات:** يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع ، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهمة خارج المشروع مثل الدائنين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكالات الحكومية واتحادات العمال؛
- **الأهداف:** أي نظام معلومات بأي مؤسسة له ثلاثة أهداف أساسية هي:
 - التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار؛
 - التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني؛
 - التزويد بالمعلومات.⁴
- **التغذية العكسية (المرتدة):** أن يوفر النظام القدرة على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة وهذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام ويتم ذلك باستخدام أسلوب التغذية المرتدة عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² ثناء على القباني، نفس مرجع، ص 10.

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات الحاسوبية، دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، مصر، 1998، ص 17.

⁴ - ثناء على القباني، مرجع سابق ، ص 11.

لهم مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات من حيث ملاءمتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات وإرجاعها إلى معديها مرة أخرى. وتساعد التغذية المرتدة بذلك على إعادة تقييم العمل وتحديد القصور والانحراف والوصول لنتائج سليمة¹؛

● **مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها:** إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدراً أكبر من التكلفة.

ولذلك يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع قيمة المتوقعة من استخدامها، بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة متوقعة اقتصادية بالنسبة لمستخدمي المعلومات؛

● **توقيت استخراج المعلومات:** يجب أن يتوافر في نظام المعلومات القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء كانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حد كبير وقد يجعلها معدومة الفائدة في حالات معينة؛

● **التوجيه السليم للمعلومات :** إن المعلومات تمثل مخرجات النظام وتعديلها وتوجيهها بالأسلوب السليم هو الهدف النهائي من النظام ولذلك فإن عملية توجيه المعلومات يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص قد لا يهتمون بها؛
- مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون أية إضافة لمعلومات لن يحتاجها متخذ القرار؛
- عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الأشخاص؛
- مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقاً لاحتياج متخذ القرار وطبيعة نظرته للمشكلة؛
- توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات ومعاملات الثقة في استخدامها خاصة في الحالات التنبؤية حتى يفهم متخذ القرار قدرتها على الاستخدام.²

الفرع الثاني: تعريف نظام المعلومات المحاسبية وخصائصه

أولاً : تعريف نظام المعلومات المحاسبية

تعريف (01): يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية ، و مجموعة من السجلات التي نستخدمها لتسجيل هذه البيانات تسجيلاً تاريخياً وفقاً لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعة متجانسة من حيث طبيعتها ، و آثارها المالية ، و ذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات و السجلات وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة¹ .

1- منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص20.

2- منذر يحيى الداية، نفس المرجع، ص20.

تعريف (02): كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على انه " هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية

يقوم بإستخدام الموارد المتاحة، والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"²

تعريف (03): "هو أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات، إذ يتولى جمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار."³

تعريف(04): يعرف نظام المعلومات على أنه مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات داخل الشركة.⁴

ومن خلال تتبع هذه التعاريف يمكن ملاحظة أن مفهوم نظام المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها.⁵

ثانيا : خصائص نظام المعلومات المحاسبية

إن من ابرز خصائص نظام المعلومات المحاسبي هو :

- إنه يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي يتخصص كل منها بتقديم نوع معين من أنواع المعلومات ، وأن هذه النظم تتغلغل في كافة فعاليات المنظمة .
- التناسق والتكامل بين هذه النظم وما تتضمنه من إجراءات وأساليب ، بحيث أن مخرجات نظام معين قد تعد مدخلات لنظام آخر مما يؤدي في النهاية إلى الوفاء بالهدف الكلي (أو الأهداف) المبتغاة من النظام .
- إن النظام الكلي وأيا من الأنظمة الفرعية ، يتكون من مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب المصممة لغرض معالجة البيانات .
- إنه يساهم في حماية موجودات الشركة وحقوقها بما يتضمنه من إجراءات الرقابة الداخلية .
- إنه يقوم في حركته على مجموعة من القواعد والمعايير المحاسبية القانونية المتعارف عليها وذلك لضمان حسن الأداء والتنوعية والتماثل والإنسجام .

¹ - شكري حناطيب، مقداد أحمد الجليل،النظم المحاسبية والإطار العام، جامعة الموصل،العراق،1984،ص: 11.

² - غوالي محمد البشير وآخرون ، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2016/10 ، ص 147

³ صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 45.

⁴ - د. ليلي ناجي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 32 ، 2012 ، ص276

⁵ - د. ليلي ناجي ، مرجع سابق ، ص 276

- مرونة نظام المعلومات المحاسبية ، فالنظام يجب أن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية التنافسية المحيطة بالشركة .

- ينتج نظام المعلومات المحاسبية مخرجات من المعلومات التي تلبي حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية ، ومن أمثلة ذلك التقارير المحاسبية المنطقية ، مثل: تقارير الدخل وتقرير الموازنة¹ .

الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

1- وحدة تجميع البيانات:²

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2- وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل الترسيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي (اليومية العامة) أو النظام المركزي (اليوميات المساعدة) أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف. ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل:

أ- المعالجة الجزئية (المتوازنة) Partial Processing، حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به (مثلا برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد...إلخ).

ب- المعالجة المتكاملة: Integrated Processing: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل:

- تكامل البيانات: حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج؛
- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به؛
- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات، حسب (Conference on Delta Systems Languages) CODASYL.³
- يسمح ببيكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي؛
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت؛

¹ - د. ليلي ناجي ، مرجع سابق ، ص 278

² الدهراوي كمال الدين مصطفى، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 51.

³ LalleM Lakhdar, "Management et System d'information", Séminaire, Op.Cit, P 34.

- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به؛
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات؛
- عموماً تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل Centralisation of data and decentralisation of accesses، يسمح هذا للبرنامج باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3- وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:

سواء البيانات أو المعلومات الحاسوبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تزدون هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية (إدارة الضرائب مثلاً) والأطراف الداخلية (المسيرون مثلاً).

5- وحدة التغذية العكسية: مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لحاسبة التكاليف.

الفرع الرابع: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

التطور الكبير الذي شهده علم الحاسبة، كما العلوم الأخرى تمثل في عدة جوانب، ومن أبرز هذه التطورات هو ابتكار أنظمة محاسبية تعمل بكفاءة وفاعلية، وتعطي مزيداً من الثقة على العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

ويحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظائف والتي سوف نقوم باستعراضها:¹

- وظيفة تجميع البيانات المحاسبية؛
- وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام المعلومات المحاسبية؛
- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية؛
- وظيفة عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

1- محمد يوسف حناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 60.

المطلب الثالث: أوجه استخدام المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية شبكة الاتصال الرسمية في المشروع ومن ثم فإن من مهامه الرئيسية إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المنفذين في المشروع وذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية والفرعية وعلى ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يتم تصميمها بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة.

الفرع الأول: أصل ومصدر المعلومات المحاسبية¹

يمكن تصنيف النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية. ويتضمن هذا النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية سواء مع أطراف وهيئات خارج الوحدة أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة. ومن أمثلة هذه المخرجات أوامر الشراء، محاضر الاستلام، شبكات المدفوعات، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن إيصالات صرف وإيداع نقدية، شبكات رواتب ومكافآت العاملين، أدونات الموارد والمهمات... الخ. وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية. ويحتاج مستخدمي النظام المحاسبي إلى معلومات التغذية العكسية لتنظيم وإدارة وتقسيم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلى ثلاثة أنواع: الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي، أما الثاني فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين، أما النوع الثالث من المعلومات العكسية فيكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي تقارير تشغيلية، تقارير تخطيطية وتقارير رقابية.

(1) تقارير تشغيلية: وترتكز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية ويتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال ويمكن تقسيم هذه التقارير التشغيلية بدورها إلى نوعين:

- **تقارير وصفية:** وتوصف هذه التقارير حالة وظروف نشاط أو تشغيل معين داخل الوحدة في نقطة زمنية معينة فمثلا تصف الميزانية العمومية للوحدة المركز المالي لها في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد هذه الميزانية كما تظهر تقارير المخزون الكميات المتاحة من هذا المخزون لحظة إعداد التقارير كما تظهر تقارير التوزيع الزمني لأعمار أرصدة العملاء الوضع الحالي لأرصدة العملاء ويلاحظ أن المعلومات المحتواة في مثل هذه التقارير تعتبر صحيحة ومعبرة عن الواقع فقط وقت إعداد هذه التقارير وبذلك تصبح هذه المعلومات تاريخية ومحدودة في منفعتها نظرا

1- أحمد حسين على حسين، مرجع سابق، ص 67-81.

لاستمرار عمليات الوحدة وتغير الظروف والأوضاع فيها من فترة إلى أخرى لذلك تتوقف طول فترة فعالية التقارير على حجم نشاط الوحدة الاقتصادية فكلما كبر حجم النشاط كلما زادت احتياجات الإدارة إلى التقارير كلما قصرت فترة فعالية مثل هذه التقارير أو بمعنى آخر كلما ازدادت الحاجة إلى ضرورة إعداد مثل هذه التقارير على فترات متقاربة.

- تقارير النشاط: وهي تقارير تلخص و تعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة العمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون، التقارير الدورية عن المبيعات، كشوفات مرتبات وأجور العاملين، قوائم التدفقات النقدية، ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج وتوزيع استخدامات القوى العاملة... الخ. فعلى سبيل المثال تلخص قائمة الدخل لوحدة معينة بغرض تحديد نتيجة الأعمال إيرادات ومصروفات هذه الوحدة خلال فترة زمنية معينة بغرض تحديد نتيجة الأعمال عن هذه الفترة، وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساسا لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعدة فعالة في اتخاذ القرارات. فهي من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنتها بالمعايير والموازنات المعدة مقدما. وبالتالي تصبح أداة رقابية هامة ومنذر للخطر قبل وقوعه. كما أنها من ناحية أخرى تفيد في اكتشاف أو توقع المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقم أو حتى قبل وقوع هذه المشكلة. فمثلا يستطيع المدير المالي بمراجعة الملخصات الخاصة بعمليات السحب والإيداع اليومي بالبنك أن يكشف أو يتوقع مشكلة سيولة في حالة اتجاه الإيداعات إلى انخفاض في مقابل زيادة في السحب وبالتالي يستطيع أن يقرر قبل تفاقم أو ظهور هذه المشكلة أن يعدل من السياسة الائتمانية للشركة أو يتفاوض على قرض بشروط ميسره أو يدير أي مصدر آخر للتمويل من ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه التقارير أداة تخطيطية. فمثلا يستطيع كل من مدير التسويق ومدير الإنتاج احتساب معدل دوران المخزون، والذي يعتبر من العوامل الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط الإنتاج، من المعلومات التي تحتويها قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون من البضاعة التامة.

(2) تقارير تخطيطية: هناك العديد من التقارير التخطيطية التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل. وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل.

فعادة ما تتضمن التقارير التحليلية معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات، مؤشرات، ظروف، أو علاقات معينة داخل الوحدة. وتهدف هذه التقارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة. فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة في مجال العمال، أيضا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا للاحتياجات النقدية بناء على تحصيل المدفوعات النقدية والأجور والمرتبات في تخطيط سياسات الائتمان الممنوحة للعملاء.

وعادة ما يتم في معظم الوحدات الاقتصادية الكبيرة إعداد موازنة شاملة رئيسية لتخطيط أعمال الوحدة ككل. ويتفرع من هذه الموازنة الرئيسية مجموعة من الموازنات الفرعية مثل الموازنات الرأسمالية، الموازنات النقدية، خطة استخدام وتوزيع القوى العاملة، موازنة الشراء من المواد الخام، موازنة الإنتاج، خطة البيع والتسويق... الخ. وتعتمد القرارات التخطيطية اعتمادا كبيرا إن لم يكن كليا على مثل هذه التقارير والموازنات. فيمكن أن يؤدي التنبؤ بالمبيعات إلى قرار بالتغيير في الأسعار أو الدخول في أسواق جديدة أو زيادة ميزانية الإعلان. كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج والعمالة إلى قرارات خاصة بشراء أصول جديدة أو تعيين عمالة جديدة أو إعادة جدولة الإنتاج وما إلى ذلك.

3) تقارير رقابية: وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقاً لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدماً وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة، تقارير مقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمركز الربحية المعين، تقارير مقارنة الجودة الفعلية للمنتجات مع تقارير الجودة الموضوعية وما شابه ذلك.

وتبدوا أهمية التقارير الرقابية واضحة حيث تظهر هذه التقارير أي خلل في العمليات مما يستدعي اهتمام المديرين ويلفت نظرهم وخصوصاً في الحالات التي تبدو متكررة، أو تكون مقدمات إلى مشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير على الوحدة الاقتصادية ككل. لذلك يهتم المديرون وخصوصاً مديرو الإدارة الوسطى والإدارة الدنيا اهتماماً كبيراً بهذه التقارير حتى يمكن تفادي هذه المشاكل في وقت مبكر بقدر الإمكان مما يجنب الوحدة مشاكل خطيرة ويجنب هؤلاء المديرين العقوبات والانتقادات التي يمكن أن توجه إليهم من رؤسائهم بسبب هذه المشاكل.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية

إن أهمية نظام المعلومات المحاسبية جعلت من الضرورة دراستها والاهتمام بها وذلك من أجل الآتي:¹

- فهم كيف يعمل النظام المحاسبي لمعرفة:
 - * كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها التجارية؛
 - * كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المنشأة؛
 - * كيفية التأكد من أن هذه المعلومات متوفرة وموثوقة (يعتمد عليها) ودقيقة؛
 - يحتاج المدققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمنشأة؛
 - يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لنظام المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكونوا واثقين من أن المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي والتزام العمل مكتملة ودقيقة.
- يتسم الأشخاص المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية والذين يعدون هم متخذي القرارات في نفس الوقت بسمات منها الآتي:²
- القدرة على فهم محتوى المعلومات؛
 - القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛
 - الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

1-<http://blogsstatic.maktoob.com/userFiles/z/a/zaherelser/office/ais01.ppt>

2- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص32.

وأما المستفيدون من نظام المعلومات المحاسبية فهم عديدون ويتمثلون في:

- أصحاب الملكية (ملاك المؤسسات)؛
- العاملون في المؤسسة؛
- المستثمرون وحاملو الأسهم؛
- الدائنون والمقرضون؛
- الجهات الحكومية.

الفرع الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المؤسسة

يستطيع نظام المعلومات المحاسبية في المنظمة تقديم عدد من المساهمات أو العوائد فمثلا IS الجديد أو المعاد تجديده ينظم الأعمال آليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن، ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف التي تتحملها المنظمة، أما التي يصعب قياسها فلها مردود إيجابي على القيمة السوقية للمنظمة وسمعتها ومن ثم تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية ويمكن تحديد هذه المنافع في التالي:

1. تقليل الأخطاء؛
2. زيادة المرونة؛
3. زيادة سرعة النشاط؛
4. تحسين التخطيط والرقابة الإدارية؛
5. فتح أسواق جديدة وزيادة المبيعات؛
6. الميزة التنافسية؛
7. زيادة المرونة التنظيمية؛
8. زيادة معنويات الموظفين.

ومن الأهداف الأساسية لقياس مساهمات أو منافع نظم المعلومات المحاسبية ما يلي:¹

1-الكردى الكردي، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد24، سبتمبر2005، ص 35.

- تقرير جدوى إنشاء نظام معلومات محاسبي مبني على استخدام معدات وأجهزة حديثة، وذلك عن طريق تجميع المنافع الصافية المقدرة لمستخدمي المعلومات ومقابلتها بالتكلفة الرأسمالية لإنشاء النظام الجيد؛
 - تقرير جدوى إنشاء تغيير في خاصية من خصائص النظام الحالي، فقد يتطلب قسم معين مثلا معلومات بدرجة تفصيل أكثر، ومثل هذا التغيير يؤدي إلى تكلفة مضافة لا بد وأن تقابلها منفعة مضافة تبرر ذلك؛
 - تقرير جدوى الحصول على معلومات معينة من عدمه، فإذا لم يكن للمعلومات التي تنتجها المحاسبة قيمة اقتصادية، فلا مبرر لإنتاجها. وفي جميع الأحوال قد يكون الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبي هو تعظيم الربحية، ولكن هناك أهداف أخرى يتوقع أن يحققها النظام المحاسبي مثل توفير خدمات أفضل أو توجيه العناية لظاهرة التعليم عن طريق بيانات التدفق العكسي، أو تخفيض التكاليف.
- إن التطورات الحالية في مفاهيم قيمة المعلومات قد اتصفت بالتركيز على قيمة المعلومات من ناحية واحدة محددة وهي القرار، بمعنى أن نظام المعلومات المحاسبي يكون له قيمة فقط عندما تؤثر المعلومات المتولدة عنه في القرارات التي يتم اتخاذها، أي تسهل اتخاذ القرار وتحسن العوائد المتوقعة منه، وهذا يعني أن منفعة نظام المعلومات المحاسبي تتوقف على قدرته في تخفيض عنصر عدم التأكد.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول القياس والإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي

تعد وظيفة القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع، حيث تعتبر وظيفة أساسية في شتى العلوم الطبيعية والاجتماعية ومع ذلك بقية فترة من الزمن مهملة في المحاسبة حتى بدأ المحاسبون مؤخرًا بالتصدي لمشكلات القياس المحاسبي ويعد MATTESSICH في طليعة المحاسبين الذين بحثوا في مشكلات القياس.

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي وأهميته

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي

قدّم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى Campell الذي عرفها في كتابه *foundation of science* بأن: "القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"¹.

ويعرف على أنه "هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعداد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي"².

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"³.

كما يعرف القياس بموجب معايير المحاسبة الدولية "بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل"⁴.

وتحديداً لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1966 ما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة"⁵.

1- محمد مطر، موسى السوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص130.

2- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص181.

3- ريتشارد شرويد وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

4- عفاف إسحاق أبو زر، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية، جامعة البترا، الأردن، 2008، ص4.

5- محمد مطر، موسى السوطي، مرجع سابق، ص130.

وحسب الجمعية الفرنسية للتقييس ، فإن القياس يتمثل في :¹

التحديد : ويكون التحديد بدقة تامة .

التوحيد : أي تتبع طرق متماثلة في ميدان معين .

التبسيط : إلغاء كل ما هو غير ضروري في إنتاج معين .

أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس فهو: "إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس"².

وعموما يمكن تعريف القياس بأنه "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية".

ثانيا : أهمية القياس المحاسبي

تكمن أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي تلعبه في إطار العملية المحاسبية لأن عملية القياس المحاسبي تتعلق بقياس موارد واستخدامات الوحدة الاقتصادية وبالتالي يشكل الإدارة الرئيسية لاتصال المحاسبة بالبيئة وبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج وأنه شيء أساسي في المحاسبة لأن أغلب مواضيع المحاسبة تقوم على القياس المحاسبي وأن وظيفة المحاسب الأساسي هي القياس. ويشير **MOST** إلى أهمية القياس المحاسبي بالقول بأن الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن أن نعرف الشيء الكثير عنه وبالتالي لا يمكن إدارته³.

ويتضح مما سبق أن القياس في المحاسبة يعني تحديد قيم كمية للأشياء والأحداث المتعلقة بشركة ما. وأنه لا يعني قياس الأشياء أو الأحداث نفسها وإنما يتم قياسها من خلال الخواص والسمات المرتبطة بها. وأنه وظيفة تتبع فيها مجموعة من الإجراءات واستنادا إلى قواعد معينة وأن الهدف من مخرجات عملية القياس هو توفير معلومات ملائمة لمستخدمي تلك المخرجات.⁴

¹ - بسمة سويد ، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية - القيمة العادلة) ، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية ، جامعة قاصدي مرباح -بوقلة ، 2012/06/17 ، ص02.

² - عبد المرعي وآخرون، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1988، ص75.

³ - الأنصاري عبد الرسول صالح مهدي ، القياس المحاسبي وأثره في أهداف المحاسبة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص 37 .

⁴ - بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد71، ص7-8.

الفرع الثاني: أسس ومعايير القياس

أولاً: أسس القياس المحاسبي

تعد القوائم المالية الأساسية ذات فائدة بقدر ما تكون قيمتها المعطاة لمختلف بنودها تتصف بالموثوقية والملائمة ، وتمثل الواقع بصدق ، وبالتالي فإن أسس القياس المحاسبي لها علاقة وطيدة بمفهوم القيمة المراد تحقيقها.¹

أولاً : دور مفهوم القيمة في القياس المحاسبي : يعتمد العرض المحاسبي للمؤسسة على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي تشكل نموذج محاسبي يستمد فعاليته من الجمع ، التقييم ، التلخيص والمتابعة عبر الوقت للمعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تؤثر على ثروة المؤسسة ، والذي يسمح بتحديد النتيجة وحقوق الملكية وفقاً لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، ويرتكز هذا النموذج على مفهوم القيمة *conception de la valeur* ، وفي العلوم الاقتصادية مفهوم القيمة يمكن إرجاعه إما إلى التكلفة أو قيمة المبادلة أو المنفعة .

وقد عرف الإقتصادي *smith* القيمة كالاتي : لكلمة القيمة مفهومين ، في بعض الأحيان تعني منفعة الأصل وفي بعض الأحيان تعني القيمة الإستبدالية للأصل ، وأما الإقتصادي *marx* فقد أيد الإتجاه القائل بأن المنفعة هي أساس تحديد القيمة .

وبناء على المفاهيم الاقتصادية للقيمة يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج أساسية للقياس المحاسبي وهي :

-النموذج القائم على قيمة الدخول (*current entry values*) ، والذي يتمثل إما في ثمن الإقتناء أو التكلفة الإستبدالية .

-النموذج القائم على قيمة الخروج (*curent exit values*) ، أي الثمن الذي يمكن الحصول عليه عند التخلص من الأصل .

-نموذج القيمة قيد الإستعمال (*values-in-use*) ، القائم على القيمة الإضافية للمؤسسة التي يمكن أن تساهم بها الأصول.²

وبما أن القياس المحاسبي يركز على عملية تحديد ووضع القيمة ، فإن عملية تقييم بنود القوائم المالية تتم بالإختيار على مستويين :

الأول : مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة حيث يوجد هناك وحدتان للقياس :

✓ وحدة القياس النقدي الإسمية التي تقوم على إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد ، وهو إفتراض مقبول في نموذج التكلفة التاريخية .

¹ -بسمة سويد ، مرجع سابق ، ص

² - فريد زعرات ، مرجع سابق ، ص 100 .

✓ وحدة قياس القوة الشرائية العامة ، حيث تعتمد الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، وهو إفتراض تعتمده محاسبة التضخم .

الثاني : مستوى أسس قياس قيمة بنود القوائم المالية حيث هناك أربع أسس لقياس القيمة وهي:

✓ أساس التكلفة التاريخية .

✓ أساس سعر الدخول الجاري أي خاصية تكلفة الإستبدال .

✓ أساس سعر الخروج الجاري أي خاصية صافي القيمة البيعية .

✓ أساس القيمة الحالية ¹ .

ثانيا : أسس القياس المحاسبي المعتمدة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) :

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية للجنة معايير المحاسبة الدولية أسس قياس مختلفة ، بدرجات مختلفة وبتوليفات مختلفة في القوائم المالية ، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): أسس قياس الأصول والالتزامات المعتمدة من طرف لجنة المعايير المحاسبة الدولية

IASB

الخصوم	الأصول	أسس القياس
تسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد، أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادله المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية	تسجيل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة، أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلتها في تاريخ اقتنائها	التكلفة التاريخية
وتسجل الالتزامات بالقيمة غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها التي تكون مطلوبة لتسوية التعهد حاليا	تسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها التي الآن سيتم دفعها إذا تم اقتناء أصل مشابه أو معادل حاليا	التكلفة الجارية
وتقيد الالتزامات بقيمة تسويتها، بمعنى القيم غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها المتوقع دفعها للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية	تقيد الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها التي يمكن حاليا الحصول عليها عن طريق بيع الأصل في ظل التخلص منه بشكل منظم	القيمة القابلة للتحقق

¹ - رضوان حلوة حنان ، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2003 ، ص ، 52-53

القيمة الحالية	تقييد الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة المتوقع أن تتولد من الأصل في الدورة النشاط العادية	وتقييد الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجية المتوقعة أن تكون مطلوبة لتسوية الالتزامات في دورة النشاط العادية
----------------	--	---

المصدر: فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في محاسبة و تدقيق، جامعة سعد دحلح بالبيدة، نوفمبر 2009، ص102.

وأورد في الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية للجنة IASC أن أساس التكلفة التاريخية هو الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض إعداد البيانات المالية، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، أما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقييم الالتزامات المرتبطة بخطط تقاعد المستخدمين بقيمتها الحالية، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات تقوم باستخدام التكلفة الجارية استجابة لعدم قدرة نموذج التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير أسعار الأصول غير المالية¹.

نلاحظ من أسس القياس السابقة أنها لم تتضمن القيمة العادلة بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لأن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس القياس السابقة، وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين، وورد أكثر من تعريف للقيمة العادلة في معايير التقارير المالية الدولية، ولكن التعريف الغالب هو "القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بما بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية"².

ثانيا: معايير القياس المحاسبي

ظهرت من خلال الكتابات المحاسبية مجموعة من المعايير التي تحكم استخدام وتطبيق نماذج القياس، وتتمثل تلك

المعايير في:

1. معيار الموضوعية³:

يقصد الموضوعية أو بالإيجابية في القياس عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، وبمعنى آخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة للتعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فإن القياس الموضوعي قياس غير

1- فريد زعرات، مرجع سابق، ص102.

2- نخالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص63.

3- فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص97.

شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعيا هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي اعتبارات شخصية أو تحيز.

وفي تقرير لجمعية المحاسبة الأمريكية عن موضوع معايير المحاسبة، رأت اللجنة المختصة أن الموضوعية في المحاسبة تعني:

"أن البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توافر لها القابلية للتحقيق، عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي"؛

2. معيار القابلية للتطبيق العملي¹:

يعتبر معيار القابلية للتطبيق العملي من أهم معايير القياس، فقد يكون القياس ذا فائدة كبيرة وتتوافر فيه كل شروط الموضوعية، ولكن يصطدم بالواقع العملي مما يجعل تطبيقه محاطا بصعوبات لا يمكن تذليلها، وحتى يكون القياس قابلا للتطبيق العملي يجب أن تتوفر فيه العوامل الآتية:

أ- توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس؛

ب- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة؛

ت- إمكانية تنفيذ القياس في الوقت المناسب.

3- معيار الفائدة²:

من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا فلا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 في تقرير لها بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي: الملائمة، القابلية للتحقيق، البعد عن التحيز والقابلية للتعبير الكمي.

الفرع الثالث: خطوات وأساليب القياس المحاسبي

يتوقف مسار عملية القياس المحاسبي وتعدد خطواتها على الأغراض التي ستستخدم فيها مخرجات القياس، وعلى هذا الأساس تتفاوت وجهات نظر المحاسبين بشأن مراحل عملية القياس المحاسبي وعدد الخطوات التي تنفذ بها ونوع أسلوب القياس المستعمل، وذلك تبعا لاختلاف آرائهم حول الأغراض المستخدمة فيها البيانات المحاسبية.

1- فضل كمال سالم، مرجع سابق، ص98.

2- حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص181.

أولاً: خطوات القياس المحاسبي

من أجل إتمام عملية القياس هناك أربعة خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:¹

- 1- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عملية المشروع وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه؛
- 2- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق؛
- 3- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة؛
- 4- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمنشأة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي يمكن تبويبها.

ثانياً : أساليب القياس المحاسبي

في تنفيذ عملية القياس المحاسبية يمكن إتباع عدة أساليب يتوقف اختيار أي منها على أغراض عملية القياس . ويمكن بوجه عام حصر أنواع أساليب القياس المتبعة في عملية القياس المحاسبية في ثلاثة هي:²

- 1- أساليب قياس أساسية أو مباشرة .
- 2- أساليب قياس مشتقة أو غير مباشرة .
- 3- أساليب قياس تحكيمية .

1-أساليب القياس الأساسية أو المباشرة : بإستخدام هذا الأسلوب من أساليب القياس ، تحدد نتيجة عملية

القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الإحتساب (calculaion process) والمبينة أصلاً على ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس . ويتبع أسلوب القياس المباشر مثلاً في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء ، أما إذا تم تجميع أجزاء هذه الآلة كل على حدة تمهيداً لتحديد التكلفة الإجمالية لها ، فحينئذٍ تقاس تكلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس المشتق أو غير المباشر ، لأنه في الحالة

1- فضل كمال سالم، مرجع سابق، ص94.

2- أ.د. وليد ناجي الحياي، مرجع سابق ، ص109

الأخيرة لابد للوصول إلى تكلفة الآلة كوحدة من خلال عملية احتساب تضم فيها اثمان الأجزاء معاً للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة .

كما تعتبر عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات إستخداماً لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة ، إذ بدون الحاجة إلى إستخدام الأرقام يمكن إستخدام الخاصية المتخذة أساساً للتبويب كقياس بموجبه يبوب الحدث الإقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية ، كأن يبوب أصلاً في فئة الأصول الثابتة ، أو مصروفاً في فئة المصروفات المتغيرة وهكذا .

2-أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة : عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الإقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة ، حينئذٍ لابد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة وذلك كما بينا سابقاً بالنسبة للآلة .

وقد إزداد إعتقاد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات الحاسبية ، لأن عملية تشغيل البيانات الحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها ، تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يمكن أنجازها بدون عملية الإحتساب والتي هي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة .

وفي مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة ، تعتبر القياسات الأولية أو المباشرة ، بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو الغير المباشرة ، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبقة بعملية قياس مباشرة .

مثلا : إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين ، أو قياس النسبة بين قيمتهما ، فحينئذٍ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية أو تحديد النسبة بين قيمتهما ، إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر ، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر ، تحدد بعد ذلك وبأسلوب غير مباشر قيمتهما الإجمالية أو النسبة بين قيمتهما .

3-أساليب القياس التحكيمية : تشبه هذه الأساليب والتي يطلق عليها البعض من المحاسبين مصطلح (measurements by fiat) في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو الغير مباشرة ، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في انه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة ، فإن أساليب القياس التحكيمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس ، وفي مجال وصفه لهذا النوع من القياسات يقول (Ijiri) :

تكون أساليب القياس تحكيمية في الظروف التالية :

✓ إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس ، وبذلك لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الإعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس ، يمثل فعلاً القيمة الفعلية للخاصية محل القياس .

✓ وترتبا على ما سبق ، تزداد الفرص لإحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف .

ويندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس ، فمثلا ، في قياس قيمة أصل معين من أصول المشروع توجد أمام المحاسب بدائل مختلفة لقياس هذه القيمة يؤدي كل منها إلى نتيجة تختلف عن النتائج المحققة بالبدايل الأخرى ، وإختيار أي بديل منها يخضع في الغالب لإجتهاادات شخصية أو تحكيمية من قبل المحاسب ، إذ أن محاسبا معيناً قد يختار تقييم هذا الأصل بناءاً لتكلفته التاريخية ، بينما محاسب آخر يختار تقييم هذا الأصل بناءاً لتكلفته الإستبدالية ، في حين يقيم محاسب ثالث نفس الأصل بناءاً لصافي قيمته الحالية ، وتحت كل بديل من البدائل الثلاث تختلف نتيجة القياس عنها تحت البديلين الآخرين .

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية وبالاستناد لأهداف القوائم المالية ولأغراضها وتعدد مستخدميها أصبح لزاما اشتقاق مبدأ يتلاءم مع كل ذلك فكان مبدأ الإفصاح، والذي يعد على وجه العموم العلانية وتوفير المعلومات المحاسبية حيث يلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار، الائتمان في المنشآت.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستخدمين منها¹، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"².

إذن يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

كما عرف على أنه " عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"³.

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص 35 .

² - لطيف زيود ، حسان قيطم ، نغم أحمد فؤاد مكية ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سوريا ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2007 ، ص 179 .

³ - محمد مبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية ، ايتراك للطباعة والنشر ، مصر ، 2005 ، ص 577 .

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهريّة)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"¹.

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها، و التي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجود المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها.

وكتعريف شامل للتعريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"².

من التعريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة 2، 2008، ص 344.

² - محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 578.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

أولاً: أهمية الإفصاح المحاسبي

يهدف الى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في إتخاذ القرارات ويظهر مستوى الإفصاح عند عرض القوائم المالية وما توفره هذه القوائم وملحقاتها من بيانات ومعلومات مفيدة ذات موضوعية ومصداقية ، وتبرز بشكل واضح نشاط وإستمرارية الوحدة الإقتصادية ، وفيما يلي عرض لبعض العوامل المتعلقة بشكل واضح بأهمية الإفصاح في الوحدات الإقتصادية :

- ✓ تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح اfdارة في إدارة الوحدة الإقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين .
- ✓ تساعد معلومات القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الإستثمارية المختلفة للوحدة الإقتصادية .
- ✓ الإعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الأقتصادية .
- ✓ تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وخلافه .
- ✓ إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق الدخل .
- ✓ خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات ، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساسا كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الإقتصادية للوحدات الإقتصادية .¹

ثانياً : أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس ذات علاقة بهذه العناصر بخلاف مقاييس المستخدمين للقوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به وصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛

¹ -محمد نواف حمدان عابد ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، 2006 ، ص89 .

- تقدم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
 - تقدم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجية المستقبلية؛
 - مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.¹
- و عليه يعد الإفصاح أسلوباً مثالياً لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية، ولإفصاح عدة أنواع ستعرف عليها في المطلب الموالي.

الفرع الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

- 1. الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- 2. الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- 3. الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.²
- 4. الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- 5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

-1 - Ahmed Belkaoui, Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004, p: 266

-2 - لطيف زيود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 180 .

6. الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والمهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين¹

7- الإفصاح القانوني (الإجباري) :

وهو ما تنص عليه القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية في دولة ما، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة²؛

8- الإفصاح الاختياري :

يعد هذا الإفصاح محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وحتى لا يلجأ إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة.³

المطلب الثالث : الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

الفرع الأول : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي⁴:

نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

¹ - صبايجي نوال ، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ، ملتقى دولي حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، 2011 ، ص 5 .

² - جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 11.

³ - جودي محمد رمزي، نفس المرجع، ص 11.

⁴ - محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ص: 586-596

المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.

ويتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية¹:

المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم؛

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر،

تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم؛

تحديد أساليب و طرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

الفرع الثاني : الجهات المستفيدة من الإفصاح وجودة القوائم المالية²

من المعلوم، هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- طبيعة المستخدم؛
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية؛
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها؛
- التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

¹ - وليد الحياي، مرجع سابق، ص: 371، 380.

² - ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص62، 2009.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات الحاسوبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية المتمثلة في:

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب؛

2- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية؛

3- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتناء على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب الحاسوبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين الإفصاح الحاسبي وجودة المعلومات الحاسوبية التي تضمها التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في الإفصاح عن القوائم المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية، وهي كالآتي:¹

أولاً- عوامل بيئية

تختلف التقارير من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية نجد الفرق جلياً بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات الأخرى بتقرير الإدارة وقد أشار قانون الشركات الإنجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون الشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

ثانياً- عوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية

تتأثر درجة الإفصاح في لتقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أي أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

ثالثاً- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالوحدة الاقتصادية، منها عامل حجم المؤسسة أو مجموع الأصول حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المؤسسة للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات كبيرة الحجم إذا قورنت بالمؤسسات الصغيرة، وهناك عامل آخر هو عدد المساهمين حيث تبين وجود علاقة أيضاً بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وأيضاً هناك عامل ثالث هو تسجيل المؤسسة بسوق الأوراق المالية حيث يؤثر مباشرة في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية

¹ - حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 53-54.

والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وهناك عامل أخير هو محافظ الحسابات حيث يؤثر محافظ الحسابات الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون، كما أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المؤسسة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة العامة والتي تتطلب المزيد من الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول : الدراسات العربية

الفرع الأول : دراسة منذر يحيى الداية (2009)

"أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات، إضافة إلى معرفة معوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث الدقة والملائمة وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: على شركات قطاع الخدمات استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة.

الفرع الثاني : دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009)

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة لأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج كأهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.

الفرع الثالث : دراسة صبايحي نوال 2011 :

" الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة "

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي بإستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية ، ومن خلال الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية ، إضافة إلى تغليب الواقع الإقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها ، ولهذا فمعظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية .

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها اقترحت توصيات الدراسة أهمها :

- إلتزام المؤسسات على الإفصاح على البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير .

- محاولة استعمال الطرق الحديثة في التقييم والكفيلة بالوصول إلى القيمة الحقيقية والعادلة للموجودات من أجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المطبق .

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

الفرع الأول : دراسة (Guy Djongoue ، 2007) ، بعنوان "موثوقية المعلومة المحاسبية وحوكمة المؤسسة" ،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوائق تأكيد موثوقية المعلومة المحاسبية ، من طرف مراجع الحسابات الخارجي في دول الكامرون ، بدءا بالتعرف بأهمية موثوقية المعلومة المحاسبية كشرط ضروري لضمان حماية الأصول والتقييم الجيد لها ، وهذه الموثوقية تخص نوعية المعلومة المحاسبية وخصائصها ، وإستخدام الباحث أسلوب إنتقادي في الدراسة من خلال تحليل تقارير المراجعة الخارجية للمؤسسات الكامرونية ، لتقييم مدى قدرتها على إرساء حوكمة دولية وذلك من خلال وصف شروط موثوقية المعلومة المحاسبية ، ثم إستعراض الأدوات التي تسمح بضمان جودة المعلومة المحاسبية ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها :

- ضرورة تطوير بيئة الأعمال وجعلها مناسبة من خلال تطوير شروط إنتاج المعلومات المحاسبية ، والعمل على جعل القوانين والأنظمة أكثر صرامة فيما يتعلق بعمليات الإحتيال في نظم المعلومات المحاسبية ومخالفات أخلاقيات المهنة .

الفرع الثاني : دراسة (Rahahleh & Siam ، 2007) ، بعنوان "تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية

المحسوبة في البنوك التجارية الأردنية" ، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي ، وإعتمد الباحثان وضع معايير لقياس فعالية أداء تلك النظم والمتمثلة في (الجودة ، المرونة ، البساطة ، الموثوقية ، تمثلت عينة الدراسة في تسعة بنوك تجارية مدرجة في سوق الأوراق المالية ببورصة عمان للعام 2003 ، إذ تم توزيع 45 استبيان على العاملين في دوائر المالية في تلك البنوك وكانت أهم النتائج المتوصل إليها :

- أن نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في البنوك التجارية الأردنية تتمتع بدرجة عالية من الجودة والموثوقية ، وبدرجة متوسطة من المرونة والبساطة .

الفرع الثالث : دراسة (Ismail amd king، 2007)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في نظم المعلومات المحاسبية في شركات التصنيع الماليزية الصغيرة والمتوسطة الحجم"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في حالة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الماليزية صغيرة ومتوسطة الحجم ، وأجريت الدراسة على 214 شركة ، بحيث شمل الاستبيان الموزع على 19 من خواص المعلومات المحاسبية لكل من الإحتياجات القدرات لإكتشاف العوامل المؤثرة على حالة نظم المعلومات المحاسبية .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هناك عدة عوامل تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية تتمثل فيما يلي :

1-تقنية ومستوى تكنولوجيا المعلومات

2-مستوى المحاسبين ومدى معرفتهم بتكنولوجيا المعلومات

3-الخبرات الفنية المكتسبة من الوكالات الحكومية وشركات المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات الداخلية وجهود الموظفين

وأوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها :

1-ضرورة زيادة وتعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات

2-تعزيز قدرات المحاسبين الخاصة بمعرفتهم وإستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات .

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال إطلاعنا على أهداف ونتائج الدراسات السابقة يمكننا أن نذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية فيما يلي :

1-دراسة "ماجد إسماعيل أبو حمام" تناولت هذه الدراسة جودة التقارير المالية من خلال تأثرها بقواعد الحوكمة ، وتشابه كل من الدراسة السابقة من حيث الإفصاح وجودة المعلومة ، والاختلاف هو في المتغير التابع والمتغير المستقل في الدراستين ، حيث ان الدراسة السابقة تناولت الإفصاح وجودة التقارير المالية من منظور الإفصاح وهو ما لم تتناوله الدراسة الحالية ، التي تربط بين نظم المعلومات المحاسبية والإفصاح .

2- دراسة "منذر يحيى الداية" تناولت الدراسة أثر استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات ، وعملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات، إضافة إلى معرفة معوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية ، وتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية كون أن كلا الدراستين تناولنا تأثير نظم المعلومات المحاسبية ، والاختلاف هو في المتغير التابع الدراسة الحالية (مقومات القياس والافصاح) اما الدراسة السابقة على (جودة البيانات المالية).

- 3-دراسة صبايحي نوال 2011 ، ركزت على مفهوم الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة ، وتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية الدور الفعال الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية ، والاختلاف هو أن الدراسة الحالية تناولت تأثير نظم المعلومات المحاسبية على مقومات القياس والإفصاح .
- 4-دراسة (Guy Djongoue ، 2007) يكمن وجه الشبه في الدراسة ، حيث كلا الدراستين تهدفان إلى توفير الخصائص الرئيسية لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية ، والعمل على جعل القوانين والأنظمة أكثر صرامة فيما يتعلق بعمليات الإحتيال في نظم المعلومات المحاسبية ومخالفات أخلاقيات المهنة ، ويكمن الإختلاف في المتغير التابع وعينة الدراسة .
- 5-دراسة (Rahahleh & Siam ، 2007) : يكمن وجه التشابه في أن كلا الدراستين في إمكانية قياس مستويات جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص النظرية لها والتي تعبر على مستوى موضوعيتها ، في حين يكمن الإختلاف في مجتمع الدراسة ، حيث اختارت الدراسة السابقة البنوك التجارية الأردنية ، بينما الدراسة الحالية اختارت عينة من المحاسبين والأكاديميين ، أيضا وقع الإختلاف في معايير تقييم نظام المعلومات المحاسبي ، حيث إتمدت الدراسة السابقة معايير (الجودة ، المرونة ، البساطة ، الموثوقية) ، بينما الدراسة الحالية إتمدت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الدقة ، الموضوعية ، القابلية للمقارنة ، المرونة ، التوقيت ، الاقتصاد)
- 6-دراسة (Ismail amd king ، 2007) : يكمن وجه التشابه في أن كلا الدراستين تهدفان إلى إستخدام نظم المعلومات المحاسبية بكفاءة عالية يؤدي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النظرية للمعلومات المحاسبية وزيادة جودة تلك المعلومات ، والإختلاف في مجتمع الدراسة والمتغير التابع .

خلاصة الفصل :

تتمحور خلاصة هذا الفصل في بيان مدى أهمية وتوفير المعلومة، ودرجة الاستفادة منها. فالمؤسسة تتوقف اتخاذ قراراتها لتحقيق أهدافها وتحديد قدرتها على أدائها لوظائفها على ما يقدمه لها النظام المحاسبي من معلومات التي تعد المحرك الأساسي لإدارة أي منشأة، ولذلك لا بد من الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي ودرجة فعاليته متميز بجملة من الخصائص بغية ضمان الحصول على معلومات بالصفات المطلوبة في الوقت المناسب.

ويتمثل دور المحاسبة خاصة في القياس والإفصاح، واللذان يعتبران بحد ذاتهما عملية تقييم لأصول وخصوم المؤسسة لإظهارها على حقيقتها الاقتصادية، مع تحقيق منفعة المعلومات المحاسبية.

فخلصنا أن القياس هو النقطة المحورية في العمليات المحاسبية من أجل إعداد معلومات محاسبية ذات مصداقية حيث يعتبر نظام متكامل الأركان له مدخلاته التي ترتبط بموضوع القياس وله نظام تشغيل الخاص به والذي ينطوي على أسس ومعايير وخطوات وأساليب القياس، وله مخرجات تتمثل في المعلومات المحاسبية.

أما الإفصاح يعتبر روح السوق المالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة الميزانيات، التدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات محاسبية غير صحيحة وفي وقت مناسب لمستخدميها لاتخاذ القرار الصائب.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعد إستفتائنا للجزء النظري ، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة والدراسات السابقة سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات ، وهذا لتقضي وجهات النظر حول ما مدي تأثير نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح المحاسبي .

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان تتضمن في محاورها نظم للمعلومة المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي على ضوءها نقوم بالحكم على مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح .

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة

سنطرق في هذا المبحث بشكل توضيحي إلى المنهجية المتبعة في الدراسة ، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية اداة الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة المستهدفة وإستجاباتها الفعلية ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وإختبار الفرضيات فضلا عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة .

المطلب الأول: الطريقة المنهجية المتبعة

أولا: المنهج المتبع

يتمثل المنهج المتبع في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار البحث يدور حول متغيري الدراسة المتمثل في المتغير المستقل وهو مخرجات نظم المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في مقومات القياس والإفصاح بمعنى أوضح تحديد ما إذا كان هناك تأثير لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح ، لذلك سوف نعتمد في على المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها.

ثانيا: عينة ومجتمع الدراسة

1.: مجتمع الدراسة: تم حصر مجتمع الدراسة في ثلاث فئات كما يلي:

الفئة الأولى: شملت العاملين في مجال المحاسبة والإداريين بالمؤسسات الاقتصادية.

الفئة الثانية: الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة.

الفئة الثالثة: المهنيين من بينهم المحاسبين المعتمدين .

كل هذا من اجل إثراء وتركيبية مجتمع الدراسة

2.: عينة الدراسة:

تم حصر عينة الدراسة في 30 مفردة من مجتمع الدراسة تم اختيارها وفقا لمجتمع الدراسة، حيث شملت توزيع 50 استمارة على عينة شملت مجتمع الدراسة.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: عدد الاستثمارات الموزعة والمستلمة

البيان	العدد
الاستثمارات الموزعة	حوالي 50
الاستثمارات المستلمة	45
الاستثمارات الملغاة	15
الاستثمارات المعتمدة	30

المصدر: إعداد الطالب بناء على استمارات الاستبيان

بعد فرز وتنظيم الاستثمارات المستلمة قررنا الإبقاء على 30 استمارة من مجموع الاستثمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا باستبعاد 15 استمارة بسبب نقص المعلومات فيها.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل

لقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومن أجل تحليل ودراسة نتائج الاستبيان تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية ومن أهمها ما يلي: spss

1. الوسط الحسابي: الوسط الحسابي أو ما يسميه البعض الوسيط أو المعدل الحسابي، هو أحد مقاييس الترتع المركزية بحيث يكون اتجاه هذه الترتع المركزية ايجابية إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف وذلك بهدف تحديد تمرکز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة بحسب مقياس ليكارت الخماسي، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي لإجابات عينة الدراسة وفقاً لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : يبين فئات الإجابات والدرجات المقابلة لها

الفئات	درجة المقياس	الجزء الأول	الجزء الثاني
من 81 % - 100 %	5	موافق بشدة	بدرجة ضعيفة جدا
من 61 % - 80 %	4	موافق	بدرجة ضعيفة
من 41 % - 60 %	3	محايد	بدرجة متوسطة
من 21 % - 40 %	2	غير موافق	بدرجة عالية
من 0 % - 20 %	1	غير موافق بشدة	بدرجة عالية جدا

وفي ظل غياب توزيع معياري فقد تم تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث فئات (1 - 2.49) تعني درجة ضعيفة ، و (2.5 - 3.49) وتعني درجة متوسطة ، و (3.5 - 3.99) وتعني درجة مرتفعة ، و (4 - 5) تعني درجة مرتفعة جدا .

2. الانحراف المعياري: هو أحد مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمرکز الوسط الحسابي لفقرات الاستبانة، وذلك بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة مجتمع الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

3.: تحليل التباين ANOVA: تم تحليل التباين لاختبار ومعرفة التباين والاختلاف في آراء فئات عينة الدراسة.
4.: النسب المئوية: تم الاعتماد على النسب المئوية لتحليل ووصف وتلخيص الصفات المتعلقة بالجوانب الشخصية وكذا متغيرا الدراسة لأفراد فئات العينة.

5.: اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام هذا المقياس لتحليل مدى ارتباط بيانات الدراسة الميدانية لتوزيعاتها الطبيعية
6.: اختبار كاي²: يستخدم لاختبار الفروض حيث يبنى على أساس توضيح الفرق المعنوي بين البيانات الحقيقية والبيانات المتوقعة، ولقد تم اختبار الفرضيات بحيث تقبل الفرضيات إذا زادت قيمة كاي المحسوبة عن قيمة كاي الجدولة بمستوى معنوية 0.05 و0.01.

المبحث الثاني: : دراسة وتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

المطلب الأول: نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

1- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

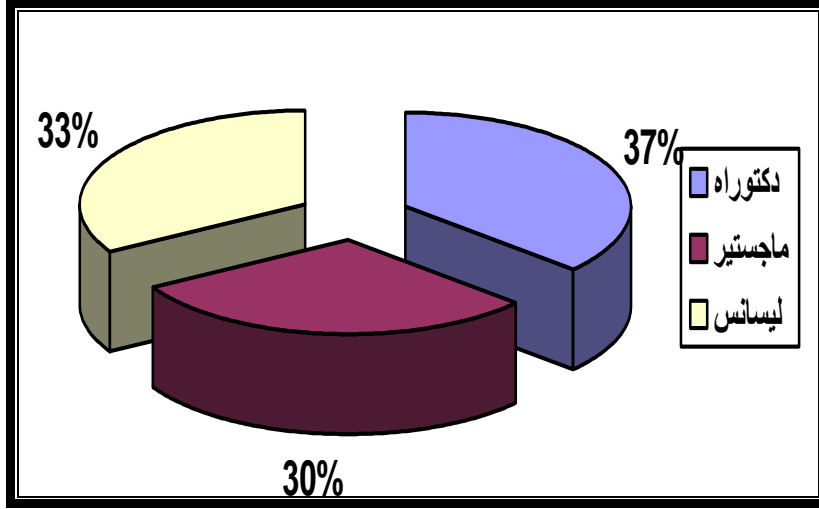
valide	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دكتوراه	10	36.7	36.7	36.7
ماجستير	09	30.0	30.0	66.7
ليسانس	11	33.3	33.3	100
المجموع	30	100	100	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (03) أن ما نسبته (36.7%) من عينة الدراسة هي دكتوراه ، (30%) هي ماجستير، بينما (33.3%) تمثل ليسانس .

والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الشكل رقم (02): دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

2: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

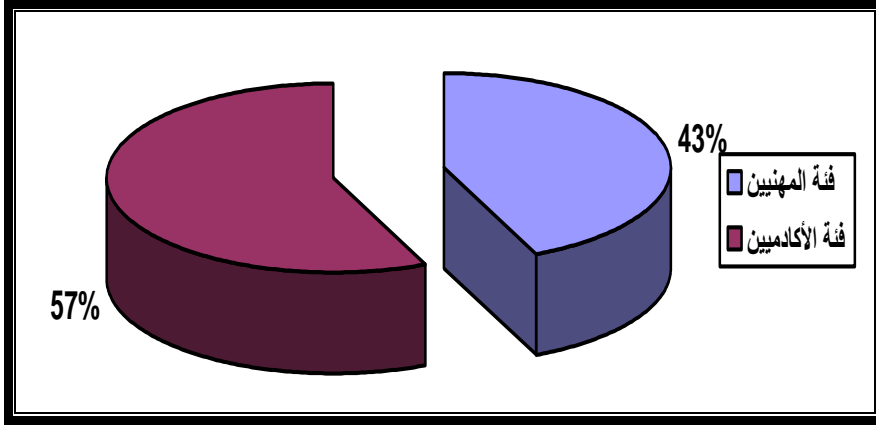
valide	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
فئة المهنيين	13	43.3	43.3	43.3
فئة الأكاديميين	17	56.7	56.7	100
المجموع	30	100	100	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (04) أن ما نسبته (43.3%) من عينة الدراسة هي فئة المهنيين ، (56.7%) هي فئة الأكاديميين ، مما يدل على تنوع مجتمع وعينة الدراسة الأمر الذي يعكس ايجابيا على النتائج وإمكانية تعميمها.

والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة :

الشكل رقم (03): دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

3 - توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي

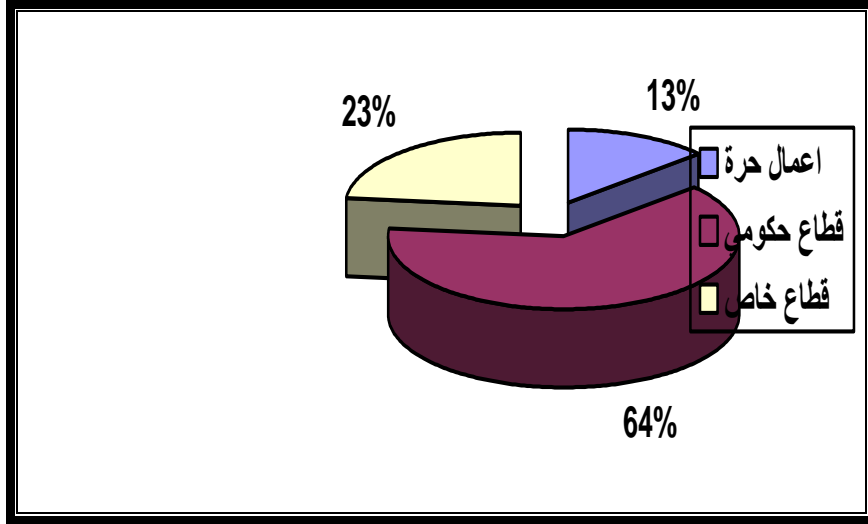
valide	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أعمال حرة	4	13.3	13.3	13.3
قطاع حكومي	19	63.3	63.3	76.7
قطاع خاص	7	23.3	23.3	100
المجموع	30	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (05) أن ما نسبته (4%) من عينة الدراسة هي أعمال حرة ، (19%) هي قطاع حكومي، بينما (7%) تمثل قطاع خاص .

والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي:

الشكل رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

4 - توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

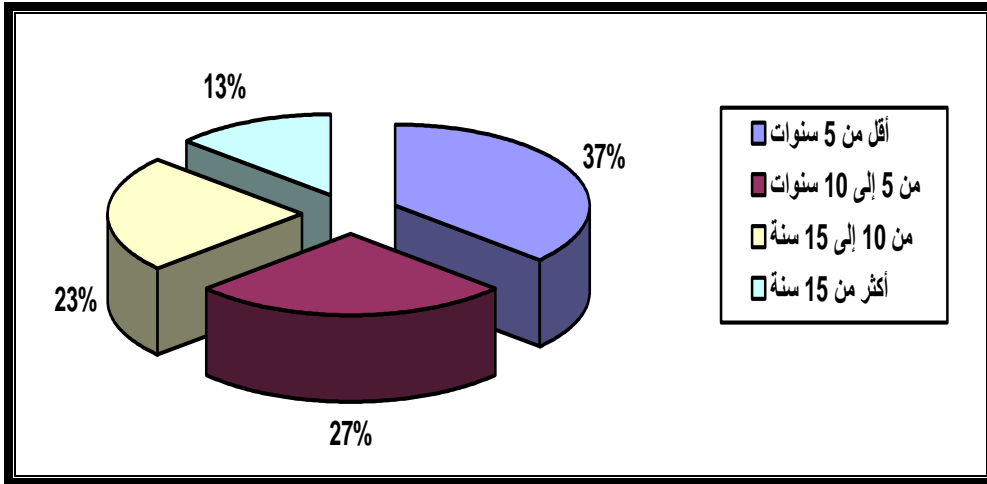
valide	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	11	36.7	36.7	36.7
من 5 إلى 10 سنوات	08	26.7	26.7	63.3
من 10 إلى 15 سنة	07	23.3	23.3	86.7
أكثر من 15 سنة	04	13.3	13.3	100.0
المجموع	30	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (06) أن ما نسبته (11%) من عينة الدراسة هي خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، (08%) خبرة مهنية من 6 إلى 10 سنوات، فيما (07%) خبرة مهنية من 11 إلى 15 سنة، بينما (04%) تمثل خبرة مهنية أكثر من 16، فنجد أن الفئة الأكبر التي قامت بتعبئة الاستمارة هي أقل من 05 سنوات.

والشكل التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

المطلب الثاني: إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل خاصية من الخصائص النوعية المدروسة ، ثم إستنتاج لإتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالإعتماد على الأوزان المرجحة لقياس ليكرت الخماسي حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات

1 - قياس ثبات الإستبيان (ثبات أداة الدراسة)

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم إستخدام ألفا كرونباخ لإختبار الإتساق الداخلي لفقرات الأداة .

الجدول رقم (09) : يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عدد العناصر	قيمة الفا كرونباخ
21	0.825

المصدر : إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

التحليل: هذا الجدول يوضح أن قيمة معامل الفا كرونباخ تساوي 0.825 وهي مرتفعة كثيرا وان عدد العناصر هو 21 عنصرا.

وهي موجة الإشارة حيث في بعض الأحيان يمكن أن تكون سالبة القيمة نظرا لوجود متغير سالب في البيانات ففي هذه الحالة يجب مراجعة البيانات وإعادة النظر فيها. ويمكننا أيضا دراسة معامل الثبات لكل محور بمفرده كالتالي :

الجدول رقم (10) : يبين معامل الثبات لكل محور بمفرده

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	09	0.828	0.909
مقومات القياس والإفصاح المحاسبي	05	0.567	0.752
أهمية الإفصاح المحاسبي في إضفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية	06	0.491	0.700
تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبي بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح	01	0.816	0.903
الإجمالي	21	0.825	0.908

ملاحظة: تم حساب صدق المحك عن طريق جدر معامل الثبات

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثبات في البيانات بقيمة 0.825 لجميع المحاور لان قيمة المعامل التي بلغت في مجموعها 0.908 أكبر من الصفر، لان معامل ألفا كرونباخ يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

2- الإختبارات الإحصائية

1. - إجراء اختبار khi-deux بين متغيرات الدراسة الوصفية

أ- الخبرة والمؤهل العلمي :

سيتم إجراء اختبار كاي² للاستقلالية لمتغيري الخبرة والمؤهل العلمي

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي = H0

توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

ومن مخرجات SPSS تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 11: الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين الخبرة والمؤهل العلمي

		الخبرة المهنية				المجموع
		أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	
ليسانس	Count	8	2	1	0	11
	Expected Count	4.0	2.9	2.6	1.5	11.0
ماجستير	Count	3	1	4	1	9
	Expected Count	3.3	2.4	2.1	1.2	9.0
دكتوراه	Count	0	5	2	3	10
	Expected Count	3.7	2.7	2.3	1.3	10.0
المجموع	Count	11	8	7	4	30
	Expected Count	11.0	8.0	7.0	4.0	30.0

الجدول رقم (12) : يبين قيمة كاي ودرجة الحرية وقيمة المعنوية

	Value	درجة الحرية	قيمة المعنوية
Pearson Chi-Square	17.057 ^a	6	.009
Likelihood Ratio	20.543	6	.002
Linear-by-Linear Association	9.465	1	.002
N of Valid Cases	30		

المصدر : إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

التحليل: الجدول السابق يوضح قيمة كاي وهي تساوي 17.057، واحتمال المعنوية وقيمته 0.009 وهي أقل من 0.05، مما يعني وجود دلالة إحصائية أي انه توجد علاقة بين المؤهل العلمي والخبرة لأفراد العينة.

ب- المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي:

سيتم إجراء اختبار كاي للاستقلالية لمتغيري المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي
نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد علاقة المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي = H0

توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

ومن مخرجات SPSS تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(13): الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي

		الوظيفة		المجموع
		فئة المهنيين	فئة الأكاديميين	
أعمال حرة	Count	4	0	4
	Expected Count	1.7	2.3	4.0
قطاع حكومي	Count	5	14	19
	Expected Count	8.2	10.8	19.0
قطاع خاص	Count	4	3	7
	Expected Count	3.0	4.0	7.0
المجموع	Count	13	17	30
	Expected Count	13.0	17.0	30.0

الجدول رقم(14): يبين قيمة كاي و درجة الحرية وقيمة المعنوية

	Value	درجة الحرية	مستوى المعنوية
Pearson Chi-Square	8.015 ^a	2	.018
Likelihood Ratio	9.592	2	.008
Linear-by-Linear Association	.622	1	.430
N of Valid Cases	30		

المصدر : إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

التحليل : الجدول السابق يوضح قيمة كاي 2 وهي تساوي 8.015، واحتمال المعنوية وقيمته 0.018 وهي اقل من 0.05،

مما يعني وجود دلالة إحصائية أي انه توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والقطاع الوظيفي لإفراد العينة.

2- إجراء اختبارات التباين الأحادي ANOVA

- بين الوظيفة ومحاور الدراسة الأربعة

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للوظيفة = H0

توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للوظيفة = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول رقم(15): يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للتوظيف

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية	
الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية	Between Groups	.588	1	.588	1.895	.180
	Within Groups	8.689	28	.310		
	Total	9.277	29			
مقومات القياس والإفصاح المحاسبي	Between Groups	.085	1	.085	.297	.590
	Within Groups	8.049	28	.287		
	Total	8.135	29			
الأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	Between Groups	.042	1	.042	.138	.713
	Within Groups	8.477	28	.303		
	Total	8.519	29			
تتمتع مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح	Between Groups	.218	1	.218	.141	.710
	Within Groups	43.249	28	1.545		
	Total	43.467	29			

التحليل: من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح عدم وجود دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة بالترتيب هي: 0.180، 0.590، 0.713، 0.710، وهي أكبر من 0.05 حسب الوظيفة، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

2. اختبار التباين الأحادي بين الخبرة والمحاور الأربعة

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للخبرة = H0

توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للخبرة = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول رقم(16): يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للخبرة

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية	
الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	Between Groups	.624	3	.208	.625	.605
	Within Groups	8.653	26	.333		
	Total	9.277	29			
مقومات القياس والإفصاح المحاسبي	Between Groups	.391	3	.130	.437	.728
	Within Groups	7.744	26	.298		
	Total	8.135	29			
الأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	Between Groups	.227	3	.076	.238	.869
	Within Groups	8.291	26	.319		
	Total	8.519	29			

تمتع مخرجات نظم المعلومات	Between Groups	13.252	3	4.417	3.801	.022
المحاسبية بالخصائص النوعية للقياس	Within Groups	30.214	26	1.162		
والإفصاح المحاسبي	Total	43.467	29			

المصدر : إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

التحليل: : من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح وجود دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة بالترتيب هي: 0.605، 0.728، 0.869، بين المحاور الأول والثاني والثالث والخبرة وعليه نرفض الفرضية الصفرية وهي أكبر من 0.05، أما بالنسبة للمحور الرابع يتضح عدم وجود دلالة إحصائية حسب الخبرة حيث قدرت ب 0.022 وهي أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

المطلب الثالث: حساب المتوسط الحسابي ومعادلة خط الانحدار لإجابات العينة

الفرع الأول : حساب المتوسط الحسابي في شكل مشابه لمقياس لكارث

بالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي نتحصل على جدول الاتجاهات الحديثة للمحاور الأربعة في صورة نهائية.

الفرضية الأولى : الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية .

الجدول رقم (17): بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة للخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

الرقم	المحور الأول	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه					
										العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
										%	%	%	%	%
01	الدقة	1	0	1	1	27	4.7667	0.81720	بدرجة عالية جدا					
		3.3	0	3.3	3.3	90								
02	التوقيت	0	0	3	12	15	4.40	0.67466	بدرجة عالية جدا					
		0	0	10	40	50								
03	الوضوح	0	0	4	12	14	4.33	0.71116	بدرجة عالية جدا					
		0	0	13.3	40	46.7								
04	المرونة	0	4	6	8	12	3.93	1.08	بدرجة عالية					
		0	13.3	20	26.7	40								
05	الشمول	2	0	7	10	11	4.00	0.94686	بدرجة عالية جدا					
		6.7	0	23.3	33.3	36.7								
06	القابلية	0	2	6	14	8	3.93	0.86834	بدرجة عالية					

			26.7	46.7	20	6.7	0	للمقارنة	
بدرجة عالية	1.10172	3.6	9	5	11	5	0	الإيجاز	07
			30	16.7	36.7	16.7	0		
بدرجة عالية جدا	0.88409	4.33	16	10	2	2	0	الموضوعية	08
			53.3	33.3	6.7	6.7	0		
بدرجة عالية جدا	0.62606	4.56	19	9	2	0	0	الاقتصاد ية	09
			63.3	30	6.7	0	0		
بدرجة عالية جدا	0.56561	4.2074	131	81	42	13	3	إجمالي المحور	
			44.10	27.27	14.14	4.37	1.01		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج spss

التحليل : من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الإجمالي للمحور 4.2074، في حين كان الانحراف المعياري 0.56561، باتجاه موافق بدرجة عالية جدا وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الأول.
الفرضية الثانية : تتم مقومات القياس والافصاح المحاسبي من خلال :

الجدول رقم : (18) بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة لمقومات القياس والافصاح المحاسبي

الرقم	المحور الثاني	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدا	المتوسط المرجح		الانحراف المعياري	الاتجاه
							العدد	العدد		
							%	%		
01	يتم تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية	1	5	4	13	7	3.6667	1.12444	بدرجة عالية	
		3.3	16.7	13.3	43.3	23.3				
02	يتم تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية	0	0	6	15	9	4.10	0.71197	بدرجة عالية جدا	
		0	0	20	50	30				
03	يتم تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها	0	0	9	10	11	4.0667	0.82768	بدرجة عالية جدا	
		0	0	30	33.3	36.7				
04	يتم تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية	0	1	2	5	22	4.6	0.77013	بدرجة عالية جدا	
		0	3.3	6.7	16.7	73.3				

بدرجة عالية جدا	0.88409	4.33	16	10	2	2	0	05	يتم تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية
			53.3	33.3	6.7	6.7	0		
بدرجة عالية جدا	0.52963	4.1533	65	53	23	8	1		اجمالي المحور
			43.33	35.33	15.33	5.33	0.66		

التحليل : من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الإجمالي للمحور هو 4.1533، في حين كان الانحراف المعياري 0.52963، باتجاه موافق بدرجة عالية جدا وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثاني.

الفرضية الثالثة : الأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

الجدول رقم (19): بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة للأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا	المحور الثالث	الرقم
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
			%	%	%	%	%		
بدرجة متوسطة	1.11880	3.3	6	6	9	9	0	01	تلتزم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مبدأ الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية .
			20	20	30	30	0		
بدرجة عالية جدا	0.50401	4.2333	8	21	1	0	0	02	الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق .
			26.7	70	3.3	0	0		
بدرجة عالية جدا	0.77013	4.4	17	8	5	0	0	03	يضفي الإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مزيدا من الموضوعية .
			56.7	26.7	16.7	0	0		
بدرجة متوسطة	1.08543	3.33	6	7	10	5	2	04	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي عن التغيرات الهامة التي تطرأ على أصولها وخصومها
			20	23.3	33.3	16.7	6.7		
بدرجة متوسطة	1.25075	2.833	1	9	7	10	3	05	تلتزم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات المتاحة في الميزانية ونتيجة نشاطها وربحية أسهمها .
			3.3	30	23.3	33.3	10		

بدرجة عالية	1.25075	3.5667	10	5	8	6	1	للقوائم المالية دلالة هامة كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدميها.	06
			26.7	46.7	20	6.7	0		
بدرجة عالية	0.5498	3.6111	48	56	40	30	6	إجمالي المحور	
			26.66	31.11	22.22	16.66	3.33		

التحليل : من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الإجمالي للمحور هو 3.6111، في حين كان الانحراف المعياري 0.5498 ،
باتجاه موافق بدرجة عالية وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثالث.

الفرضية الرابعة : هل تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح ؟

الجدول رقم (20): بيانات إحصائية عن درجة الاستجابة بمدى تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها
بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا	المحور الرابع
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
بدرجة عالية	1.22428	3.8667	12	8	6	2	2	تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح
			40	26.7	20	6.7	6.7	
بدرجة عالية	1.22428	3.8667	12	8	6	2	2	إجمالي المحور
			40	26.7	20	6.7	6.7	

التحليل : من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الإجمالي للمحور هو 3.8667، في حين كان الانحراف المعياري 1.22428 ،
باتجاه موافق بدرجة عالية جدا.

الفرع الثاني : دراسة بعض العوامل التي تؤثر على مقومات القياس والإفصاح المحاسبي

سنقوم بحسب معاملات الارتباط بين جميع المحاور الأربعة لدراسة وجود علاقة بين المحاور لمعرفة أي المحورين الأقوى ارتباطاً وأيهما أقل ارتباطاً .

الجدول رقم(21) : يبين معاملات الارتباط بين المحاور الأربعة

المتغيرات	t1	t2	t3	t4
t1				
معامل الارتباط	1	,548**	,243	,169
مستوى المعنوية		,002	,196	,373
العينة	30	30	30	30
t2				
معامل الارتباط	,548**	1	,519**	,469**
مستوى المعنوية	,002		,003	,009
العينة	30	30	30	30
t3				
معامل الارتباط	,243	,519**	1	,525**
مستوى المعنوية	,196	,003		,003
العينة	30	30	30	30
t4				
معامل الارتباط	,169	,469**	,525**	1
مستوى المعنوية	,373	,009	,003	
العينة	30	30	30	30

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات Spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الارتباطات بين جميع محاور الدراسة ذات علاقة طردية، ولقوى العلاقة بين المحورين الأول والثاني والتي قدرت بـ 54.8% بدلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة 5% و 1% لأن قيمة معنويتها كانت (0.002).
1- المشكلة :

"هل تؤثر متغيرات خصائص نظم المعلومات المحاسبية على مقومات القياس والإفصاح؟"

2- فروض الدراسة :

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين (خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) و(مقومات القياس والإفصاح المحاسبي).

H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين (خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) و (مقومات القياس والإفصاح المحاسبي).

بحيث تمثل :

Y: المتغير التابع (مقومات القياس والإفصاح المحاسبي)

X: المتغير المستقل (خصائص نظم المعلومات المحاسبية)

الجدول رقم (22) : معامل الارتباط الخطي

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	.548 ^a	.300	.275	.45101

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات Spss

الجدول السابق يبين نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد مربع قيمة معامل الارتباط الخطي R Square ، ومعامل الارتباط الخطي بين الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح هو 0.548 وإن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع (مقومات القياس والإفصاح المحاسبي) هي : 30%

جدول رقم (23) : يبين تحليل ANOVAa بين خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح المحاسبي

نموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة	مستوى المعنوية
1 Regression	2.439	1	2.439	11.992	.002 ^b
Residual	5.695	28	.203		
Total	8.135	29			

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات Spss

يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة" ويبين

الجدول التالي ما يلي

1- مجموع مربعات الانحدار 2.439 ومجموع مربعات البواقي هو 5.695 ومجموع المربعات الكلي 8.135

2- درجة حرية الانحدار df (degree of freedom) هي 1 ودرجة حرية البواقي 28 .

3- معدل مربعات الانحدار هو 2.439 ومعدل مربعات البواقي هو 0.203 .

4- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الإنحدار هو 11.992 .

5- مستوى دلالة الإختبار 0.002 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية

الجدول رقم (24) : معادلة خط الإنحدار لمتغيرات الدراسة :

نماذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	المحسوبة T	مستوى المعنوية
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.996	.628		3.176	.004
الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية	.513	.148	.548	3.463	.002

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات Spss

يبين لنا عدة نتائج أولها قيم الميل ومقطع خط الإنحدار ، بالإضافة أنه يجب على الفرضيات المتعلقة بميل خط الإنحدار.

حيث أن مقطع خط الإنحدار 1.996 الذي يمثل حرف a من معادلة الخط المستقيم $y=a+bx$ ، أما ميل الإنحدار b في الجدول هو 0.513 وبذلك تصبح معادلة الإنحدار $y=1.996 + 0.513x$

نتيجة إختبار t على فرضيات ميل خط الإنحدار للمتغير المستقل (خصائص مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية) هو 3.463 .

وعند دراسة قيمة sig نجد أن القية 0.002 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة فتصبح معادلة الإنحدار هي:

$$y=1.996 + 0.513 x$$

ملخص الدراسة : استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد بهدف إختبار فروض الدراسة وقد كشف تحليل النتائج الإحصائية عن أن نموذج تحليل الإنحدار والذي يتضمن كل المتغيرات المستقلة يفسر تغير 30% من التغير في مقومات القياس والإفصاح الحاسبي (معامل التحديد = 30 %) وذلك عند درجة ثقة 95 % وبمستوى دلالة إحصائية يبلغ (0.002) .

نتائج اختبار الفروض :

1-تشير نتائج الدراسة إلى رفض فرض عدم القائل (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين) خصائص مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية) و(مقومات القياس والإفصاح الحاسبي) وقبول الفرض البديل (بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين خصائص مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية ومقومات القياس والإفصاح الحاسبي ، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.002) .

2- بدراسة العلاقة بين خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية ومقومات القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام تحليل الإنحدار البسيط تبين أن هذا المتغير يفسر 30 % من مقومات القياس والإفصاح المحاسبي ، وتظهر معادلة الإنحدار كما يلي :

$$y=1.996 + 0.513 x$$

خلاصة النتائج : كشفت النتائج بأنه يمكن من خلال النتائج السابقة الإجابة على تساؤل الدراسة الأساسي (ما هي العوامل المؤثرة على مقومات القياس والإفصاح المحاسبي) حيث يتضح أن خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية فقط من بين متغيرات الدراسة يمثل متغيرا هاما في التأثير على مقومات القياس والإفصاح المحاسبي .

مناقشة نتائج الدراسة :

1- فيما يتعلق بالخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي بلغ (4.76) وإخلاف معياري بلغ (0.817) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الدقة ، وبنسبة تأييد (95 %) مما يدل على درجة الموافق للفقرة بدرجة عالية جدا ، نسبة التأييد تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط الحسابي على قيمة المتغير ويساوي خمسة .
في حين حازت الفقرة رقم (07) على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.6) وإخلاف معياري بلغ (0.809) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإيجاز ، وبنسبة تأييد بلغت (72%) أي أن نسبة التأييد بدرجة عالية.
كما جاءت الفقرة رقم (09) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.56) والإخلاف المعياري بلغ (0.62) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإقتصادية ، وبنسبة تأييد بدرجة عالية جدا بلغت (91%).

2- فيما يتعلق بمقومات القياس والإفصاح المحاسبي :

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي بلغ (4.76) وإخلاف معياري بلغ (0.817) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الدقة ، وبنسبة تأييد (95 %) مما يدل على درجة الموافق للفقرة بدرجة عالية جدا ، نسبة التأييد تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط الحسابي على قيمة المتغير ويساوي خمسة .
في حين حازت الفقرة رقم (07) على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.6) وإخلاف معياري بلغ (0.809) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإيجاز ، وبنسبة تأييد بلغت (72%) أي أن نسبة التأييد بدرجة عالية.
كما جاءت الفقرة رقم (09) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.56) والإخلاف المعياري بلغ (0.62) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإقتصادية ، وبنسبة تأييد بدرجة عالية جدا بلغت (91%).

3- فيما يتعلق بالأهمية التي يمثلها الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (01) بمتوسط حسابي بلغ (4.76) وإخلاف معياري بلغ (0.817) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الدقة ، وبنسبة تأييد (95 %) مما يدل على درجة الموافق للفقرة بدرجة عالية جدا ، نسبة التأييد تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط الحسابي على قيمة المتغير ويساوي خمسة .
في حين حازت الفقرة رقم (07) على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.6) وإخلاف معياري بلغ (0.809) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإيجاز ، وبنسبة تأييد بلغت (72%) أي أن نسبة التأييد بدرجة عالية.
كما جاءت الفقرة رقم (09) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.56) والإخلاف المعياري بلغ (0.62) والتي تنص على أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتمتع بخاصية الإقتصادية ، وبنسبة تأييد بدرجة عالية جدا بلغت (91%).

4- فيما يتعلق بمدى تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسات بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح :

نلاحظ بأن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها تتمتع بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح ، وذلك من خلال الجدول رقم (19) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.86) في حين كان الإنحراف المعياري (1.22) بنسبة تأييد بلغت (77%) أي أن نسبة التأييد بإتجاه الموافق بدرجة عالية .

خلاصة الفصل

بعد تعرضنا للدراسة الميدانية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والإفصاح من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية، وما شملته الدراسة من مجالات، اتضح لنا أن جميع الخصائص المذكورة على الترتيب حسب أهميتها (الدقة، الوضوح، الوقت المناسب، الإيجاز، الاقتصادية، القابلية للمقارنة، المرونة، الشمول والموضوعية) لها تأثير إيجابي على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية المعمول به والذي يؤثر بدوره على آليات القياس والإفصاح. ف جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية يدل على استخدام نظام معلومات محاسبي جيد والاعتماد على آليات قياس وإفصاح صحيحة وملائمة، وهذا بناء على الموافقة على كل عامل بشكل خاص وجميع العوامل بشكل عام، بالإضافة إلى موافقتهم بمدى تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح.

خاتمة

تعتبر المؤسسة نظاما حيا معقدا ومتغيرا في محيط متغير وغير أكيد، يؤثر ويتأثر بكل ما لديه من الداخل، وبكل ما يحيط به من أنواع التدفقات الناتجة عن محيطه الخارجي، ومن بين هذه التدفقات نجد تدفقات المعلومات المحاسبية، التي أصبحت في وقتنا الحاضر ثروة هامة وسلاحا في يد المؤسسة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار المؤسسة والرفع من ميزتها التنافسية.

ما يلزم على المؤسسة جمع وترتيب ومعالجة وتخزين بغرض الاستغلال مجموعة كبيرة من المعلومات المختلفة النوع والأهمية، حيث لا يتسنى ذلك للمؤسسة إلا بامتلاكها لنظام معلومات محاسبي فعال ترتبط درجة فعاليته بجملة من الخصائص بغية ضمان الحصول على معلومات بالصفات المطلوبة في الوقت المناسب، وإتباع آليات قياس وإفصاح صحيحة وملائمة، يسمح لها بالتسيير الحسن للحجم الكبير من تدفقات المعلومات وقياسها والإفصاح عنها بطريقة صحيحة فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين وتزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات محاسبية جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

نتائج اختبار الفرضيات

خلصت الدراسة إلى نتائج اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك بعض الخصائص تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية، هذا ما ثبت صحته من دراستنا التطبيقية السابقة.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الفرعية الأولى ثبتت صحتها على أساس دراستنا التطبيقية السابقة، تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الدقة.

2. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة الفرضية الفرعية الثانية، فتمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية التوقيت.

3. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الوضوح، هذا ما أثبتت صحته دراستنا التطبيقية السابقة.

4. الفرضية الفرعية الرابعة لا تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية المرونة، هذا ما أثبتت صحته دراستنا التطبيقية السابقة.

5. تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الشمول، هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.

6. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة الفرضية الفرعية السادسة، فتمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة.

7. على أساس دراستنا التطبيقية السابقة لوحظ أنه لا تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الإيجاز.

8. لا تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الموضوعية هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.
9. الفرضية الفرعية التاسعة لم تثبت صحتها حسب دراستنا التطبيقية السابقة، فلا تمتاز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بخاصية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: هناك عدة مقومات أساسية للقياس والإفصاح من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية، هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

1. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة ملائمة أسلوب تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح.

2. أسلوب تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.

3. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة ملائمة أسلوب تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها أساسي للقياس والإفصاح.

4. أسلوب تحديد طرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.

5. على أساس دراستنا التطبيقية السابقة لوحظ أن أسلوب تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية أساسي للقياس والإفصاح.

الفرضية الثالثة: ثبت من خلال دراستنا التطبيقية صحة الفرضية الثالثة ، التي تنص عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في إضفاء مزيدا من الموضوعية والشفافية.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

1. من خلال دراستنا التطبيقية لوحظ بأن تلتزم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمبدأ الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية .

2. الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق ، هذا ما ثبت صحته من خلال دراستنا التطبيقية السابقة.

3. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة الفرضية الفرعية الثالثة ، بأن يضيف الإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مزيدا من الموضوعية .

4. على أساس دراستنا التطبيقية السابقة لوحظ أنه تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي عن التغيرات الهامة التي تطرأ على أصولها وخصومها

5. على أساس دراستنا التطبيقية السابقة لوحظ أنه لا تلتزم المؤسسات الإقتصادية بالإفصاح عن المعلومات المتاحة في الميزانية ونتيجة نشاطها وربحية أسهمها .

6. أثبتت دراستنا التطبيقية السابقة صحة الفرضية الفرعية السادسة ، للقوائم المالية دلالة هامة كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدميها.

الفرضية الرابعة : ثبت من خلال دراستنا التطبيقية السابقة صحة الفرضية الثالثة، تمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسة بالخصائص النوعية للقياس والافصاح .

النتائج:

على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع يمكن في الأخير الخروج بالنتائج التالية:

1. استخدام نظم المعلومات المحاسبية بدرجة كفاءة عالية يؤدي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النظرية للمعلومات المحاسبية وزيادة جودة تلك المعلومات من حيث الدقة والوضوح وملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها وتوفيرها في الوقت المناسب.

2. يؤدي توفر مقومات القياس والإفصاح لزيادة درجة الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية مما يدعم الجهات المستفيدة في اتخاذ قراراتهم.

3. تعبر الخصائص النظرية لطبيعة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية كمقياس لمستوى جودة المعلومة المحاسبية

4. يمكن قياس مستويات جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص النظرية لها والتي تعبر عن مستوى موضوعيتها.

5. يمكن استخدام مدى اعتماد المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي في فعاليات القياس والافصاح كمؤشر رئيس لقياس مستويات جودة المعلومات المحاسبية.

التوصيات:

1. على المؤسسات نشر الوعي بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومخرجاته بين العاملين من خلال النشرات الدورية التي تبين تلك الأهمية.

2. ضرورة اهتمام المؤسسات بنظام المعلومات المحاسبية المعمول به للحصول على مخرجات تتماز بالخصائص المطلوبة لإيصال هذه المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

3. للحصول على قوائم وتقارير مالية على قدر من الجودة طبقا لخصائص البيانات المالية لا بد من العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية لجعلها ملائمة للتقارير المطلوبة للأطراف ذي العلاقة.

4. العمل على زيادة وعي وإدراك الكثير من الأطراف المستفيدة مثل المحاسبين، الإداريين، المستثمرين، محللين وغيرهم لأهمية الإفصاح ودوره في اقتصاد اليوم، وذلك من خلال إقامة البرامج التثقيفية وإعداد النشرات والمجلات وتوزيعها على أكبر عدد ممكن وكذلك إقامة الدورات والمؤتمرات بهدف زيادة اطلاعهم وإدراكهم على آخر المستجدات في ميدان القياس والإفصاح.

5. ضرورة التزام المؤسسات بالإفصاح للبيانات المالية وأي معلومات إضافية أخرى لتكتسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والمصداقية والشفافية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا يمكن أن نعتمد على النتائج التي توصلت إليها في فتح آفاق للبحث في مجال الموضوعات البحثية ذات الصلة ولعل أهمها من وجهة نظرنا نذكر ما يلي:

- جودة المعلومة المحاسبية من خلال مقومات القياس والإفصاح؛
- تقييم أداء نظم المعلومات المحاسبية في فعاليات القياس والإفصاح؛
- دور فعاليات القياس والإفصاح في أداء نظم دعم القرار.

قائمة المراجع

1- الكتب بالعربية

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2004/2003.
2. الحياي وليد ناجي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
3. القاضي حسين، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
4. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
5. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
6. بكر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71.
7. تيسير العجارمة، محمد عبد حسين آل فرج الطائي، نظام المعلومات التسويقية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
8. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2003/2002.
9. حنان رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
10. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2008، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. ريتشارد شرويد وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006.
12. سمير الصبان، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1991.
13. سمير الصبان، إسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، 1997.
14. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
16. عبد المرعي وآخرون، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1988.
17. عبد المنعم مبارك، صلاح الدين، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2001.
18. علاء السالمي، عثمان الكلائي، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
19. قاسم عبد الرزاق محمد، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
20. كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2002.
21. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، مصر، 1998.
22. محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع.

23. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
24. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، المكتب الجامعي الحديث للنشر.
25. محمد عبد حسين الطائي، نعمة عباس خضير الخفاجي، نظم المعلومات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
26. محمد مطر، موسى السوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
27. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن.
28. شكري حناطيب، مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية والإطار العام، جامعة الموصل، العراق، 1984.
29. محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005
- 2- الكتب بالفرنسية

1. - Ahmed Belkaoui, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004
2. Lallem Lakhdar, "**Management et System d'information**", Séminaire, Op.Cit

3- رسائل ومذكرات

1. جمال علي عطية الطرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتورا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا بالأردن، 2005.
2. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
3. فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفق للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في محاسبة و تدقيق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، نوفمبر 2009.
4. فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
5. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
6. منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

7. صديقي مسعود، "مراجعة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الجزائرية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 .
8. عفاف إسحاق أبو زر ، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول بإستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية ،جامعة البنا،الأردن ،2008
9. بسمة سويد ، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية -القيمة العادلة) ، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية ، جامعة قاصدي مرباح -بورقلة ،2012/06/17
10. الأنصاري عبد الرسول صالح مهدي ، القياس المحاسبي وأثره في أهداف المحاسبة ، أطروحة دكتوراء ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، 1999
11. محمد نواف حمدان عابد ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، 2006

4- مجلات ومقالات ومنشورات

1. الكردي الكردي، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد24، سبتمبر2005.
2. المعشر زياد يوسف، الخصبة محمد على، أثر العولمة التنظيمية والتقنية في تطبيقات نظم المعلومات الإدارية (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد4، 2006.
3. زغدار أحمد سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
4. ظاهر القشي، هيثم العبادي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد72، 2009.
5. عبد الله حمود سراج، أهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.
6. عبد الله خالد أمين، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد92، 1995.
7. لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات لجنة IAS، عمان، 2008.
8. مجدي أحمد الجعيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
9. غوالي محمد البشير وآخرون ، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2016/10 .

10. ليلي ناجي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، 2012.
11. لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007.
12. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، ملتقى دولي حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، 2011، .
13. بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي حول السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2008.
14. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة المحاسبة الدولية بالإفصاح كمدخل لحوكمة الشركات، ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.
15. خليل عبد الرزاق، عبيد نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.
- 16- يحي سعيدي، لخضر أوصيف، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.

6- مواقع إلكترونية

1. <http://blogsstatic.maktoob.com/userFiles/z/a/zaherelser/office/ais01.ppt>

الملاحق

الملحق رقم (01) : قائمة الإستقصاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح بورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة بحث

الهدف من الاستمارة:

أعدت هذه الاستمارة في إطار تحضير بحث حول "أثر نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والافصاح" لاستكمال متطلبات درجة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ويتلخص الهدف منها في الحصول على معلومات حول العوامل المؤثرة إيجابيا على نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها بالإضافة إلى الأساليب والمقومات الملائمة المستخدمة في القياس والافصاح عن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وكذا مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على آليات القياس والافصاح من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية.

الرجاء منكم الإجابة بكل مصداقية على الأسئلة وذلك بوضع (x) في الخانة المناسبة، حيث نضمن لكل منكم سرية المعلومات أو الملاحظات واستخدامها بغرض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

البيانات الشخصية للمستجوب :

1- المؤهل العلمي : ليسانس ماجستير دكتوراه أخرى

2- الوظيفة : فئة المهنيين فئة الأكاديميين

3- القطاع الذي تنتمي إليه : أعمال حرة قطاع حكومي قطاع خاص

4- الخبرة المهنية : أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات من 10-15 سنة

أكثر من 15 سنة

المحور الأول	في رأيك أي من الخصائص التي تتمتع بها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدا
01	الدقة					
02	التوقيت					
03	الوضوح					
04	المرونة					
05	الشمول					
06	القابلية للمقارنة					
07	الايجاز					
08	الموضوعية					
09	الاقتصادية					
المحور الثاني	تتم مقومات القياس والافصاح المحاسبي من خلال:	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدا
01	يتم تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية					
02	يتم تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية					
03	يتم تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الافصاح عنها					
04	يتم تحديد أساليب وطرق الافصاح عن المعلومة المحاسبية					
05	يتم تحديد توقيت الافصاح عن المعلومة المحاسبية					
المحور الثالث	تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في إظفاء مزيدا من الشفافية والموضوعية من خلال :	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة عالية	بدرجة عالية جدا
1	تلتزم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مبدأ الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية .					
2	الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية يدعم مكانة المؤسسة في السوق .					

					3	يضمن الإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مزيداً من الموضوعية .
					4	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي عن التغيرات الهامة التي تطرأ على أصولها وخصومها
					5	تلتزم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات المتاحة في الميزانية ونتيجة نشاطها وربحية أسهمها .
					6	للقوائم المالية دلالة هامة كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدميها.
بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا		
					المحور الرابع	تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسة بالخصائص النوعية للقياس والافصاح؟

الملحق رقم (02): نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
فئة الكادمين	13	43.3	43.3	43.3
فئة المهنيين	16	53.3	53.3	96.7
Valid 3.00	1	3.3	3.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

القطاع الذي تنتمي إليه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أعمال حرة	4	13.3	13.3	13.3
قطاع حكومي	19	63.3	63.3	76.7
Valid قطاع خاص	7	23.3	23.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	11	36.7	36.7	36.7
من 5 إلى 10 سنوات	8	26.7	26.7	63.3
Valid من 10 إلى 15 سنة	7	23.3	23.3	86.7
أكثر من 15 سنة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الملحق رقم (03): نتائج معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.825	21

الدقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة	1	3.3	3.3	3.3
بدرجة متوسطة	1	3.3	3.3	6.7
Valid بدرجة عالية	1	3.3	3.3	10.0
بدرجة عالية جدا	27	90.0	90.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

المرونة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة	4	13.3	13.3	13.3
بدرجة متوسطة	6	20.0	20.0	33.3
Valid بدرجة عالية	8	26.7	26.7	60.0
بدرجة عالية جدا	12	40.0	40.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الوضوح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة متوسطة	4	13.3	13.3	13.3
Valid بدرجة عالية	12	40.0	40.0	53.3
بدرجة عالية جدا	14	46.7	46.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

التوقيت

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة متوسطة	3	10.0	10.0	10.0
Valid بدرجة عالية	12	40.0	40.0	50.0
بدرجة عالية جدا	15	50.0	50.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الاقتصادية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	6.7	6.7	6.7
بدرجة متوسطة	9	30.0	30.0	36.7
بدرجة عالية	19	63.3	63.3	100.0
بدرجة عالية جدا				
Total	30	100.0	100.0	

الشمول

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	6.7	6.7	6.7
بدرجة ضعيفة	7	23.3	23.3	30.0
بدرجة متوسطة	10	33.3	33.3	63.3
بدرجة عالية	11	36.7	36.7	100.0
بدرجة عالية جدا				
Total	30	100.0	100.0	

للمقارنة القابلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	6.7	6.7	6.7
بدرجة ضعيفة	6	20.0	20.0	26.7
بدرجة متوسطة	14	46.7	46.7	73.3
بدرجة عالية	8	26.7	26.7	100.0
بدرجة عالية جدا				
Total	30	100.0	100.0	

الايجاز

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5	16.7	16.7	16.7
بدرجة ضعيفة	11	36.7	36.7	53.3
بدرجة متوسطة	5	16.7	16.7	70.0
بدرجة عالية	9	30.0	30.0	100.0
بدرجة عالية جدا				
Total	30	100.0	100.0	

الموضوعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ضعيفة بدرجة	2	6.7	6.7	6.7
متوسطة بدرجة	2	6.7	6.7	13.3
Valid عالية بدرجة	10	33.3	33.3	46.7
جدا عالية بدرجة	16	53.3	53.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

يتم تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة جدا	1	3.3	3.3	3.3
بدرجة ضعيفة	5	16.7	16.7	20.0
Valid بدرجة متوسطة	4	13.3	13.3	33.3
بدرجة عالية	13	43.3	43.3	76.7
بدرجة عالية جدا	7	23.3	23.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

يتم تحديد اغراض استخدام المعلومة المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة متوسطة	6	20.0	20.0	20.0
بدرجة عالية	15	50.0	50.0	70.0
Valid بدرجة عالية	9	30.0	30.0	100.0
جدا				
Total	30	100.0	100.0	

يتم تحديد طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة متوسطة	9	30.0	30.0	30.0
بدرجة عالية	10	33.3	33.3	63.3
بدرجة عالية	11	36.7	36.7	100.0
جدا				
Total	30	100.0	100.0	

يتم تحديد اساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة	1	3.3	3.3	3.3
بدرجة متوسطة	2	6.7	6.7	10.0
بدرجة عالية	5	16.7	16.7	26.7
Valid بدرجة عالية	22	73.3	73.3	100.0
جدا				
Total	30	100.0	100.0	

يتم تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة	2	6.7	6.7	6.7
بدرجة متوسطة	2	6.7	6.7	13.3
بدرجة عالية	10	33.3	33.3	46.7
بدرجة عالية جدا	16	53.3	53.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

يضيف الإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية في القوائم المالية مزيدا من الموضوعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة متوسطة	5	16.7	16.7	16.7
بدرجة عالية	8	26.7	26.7	43.3
Valid بدرجة عالية جدا	17	56.7	56.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

للقوائم المالية دلالة هامة كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدميها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بدرجة ضعيفة جدا	1	3.3	3.3	3.3
بدرجة ضعيفة	6	20.0	20.0	23.3
Valid بدرجة متوسطة	8	26.7	26.7	50.0
بدرجة عالية	5	16.7	16.7	66.7
بدرجة عالية جدا	10	33.3	33.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

تتمتع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسة بالخصائص النوعية للقياس والإفصاح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
بدرجة ضعيفة جدا	2	6.7	6.7	6.7
بدرجة ضعيفة	2	6.7	6.7	13.3
بدرجة متوسطة	6	20.0	20.0	33.3
بدرجة عالية	8	26.7	26.7	60.0
بدرجة عالية جدا	12	40.0	40.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

الملحق رقم (06): نتائج معادلة الإنحدار الخطي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.548 ^a	.300	.275	.45101

a. Predictors: (Constant), المحاسبية المعلومة نظم مخرجات به تتمتع التي الخصائص

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.439	1	2.439	11.992	.002 ^b
	Residual	5.695	28	.203		
	Total	8.135	29			

a. Dependent Variable: خلال من المحاسبي والإفصاح القياس مقومات تتم

b. Predictors: (Constant), المحاسبية المعلومة نظم مخرجات به تتمتع التي الخصائص

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.996	.628		3.176	.004
	المحاسبية المعلومة نظم مخرجات به تتمتع التي الخصائص	.513	.148	.548	3.463	.002

a. Dependent Variable: خلال من المحاسبي والإفصاح القياس مقومات تتم